

غازي الصوراني

القسم الثاني

قطاع غزة

1957 – 1993

دراسة تاريخية سياسية اجتماعية

24 / أغسطس / 2013

المرحلة الثانية (1957 – 1967):

الملاح العامة لهذه المرحلة:

بعد انسحاب المحتلين الإسرائيليين من قطاع غزة في السابع من آذار/مارس 1957، عمّت حالة من التفاؤل بالمستقبل في كافة أوساط شعبنا الفلسطيني، تميزت ببعدها الوطني الخالص، وجوهرها الانفعالي العاطفي دون أي استناد إلى معطيات مادية تسهم في تبيان طبيعة أو معالم الصراع مع العدو الصهيوني، علاوة على ذلك فإن هذه الحالة من التفاؤل لم ترتكز إلى قاعدة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية محددة. لقد كان همّ الجماهير وشاغلها الأول الخلاص الوطني والعودة، ومما عزز هذا التوجه الأحادي مؤشرين:

- الأول جاء انعكاساً للحالة الجماهيرية الوطنية المحلية.
- والثاني جاء تعبيراً عن ارتباط الحالة الجماهيرية المحلية بالحركة القومية العربية الرسمية التي عبر عنها عبد الناصر في هذه المرحلة.

ويتمثل المؤشر الأول في إلغاء مشروع التدويل لقطاع غزة الذي اقترحه كندا في شباط 1957 نتيجة الهبة الوطنية في القطاع، والتي استمرت أسبوعاً كاملاً عبر مظاهرات عنيفة ضد مشروع التدويل ومن أجل عودة الإدارة العربية (المصرية)، مما أدى إلى تراجع قيادة الطوارئ الدولية بتعليمات من الأمين العام للأمم المتحدة عن هذا المشروع والسماح للإدارة المصرية بالعودة إلى قطاع غزة في الرابع عشر من آذار/مارس 1957.

المؤشر الثاني: التقاف الجماهير العربية عموماً، والفلسطينيين خصوصاً ضمن حركة تميزت بالعفوية الصادقة حول مصر ورئيسها الذي أصبح وبحق رمزاً للتحرر الوطني والوحدة العربية. في هذه الأجواء استقبلت الجماهير الحاشدة من أبناء قطاع غزة اللواء محمد حسن عبد اللطيف المعين من قبل رئاسة الجمهورية في القاهرة، حاكماً عاماً لقطاع غزة، وانطلق هتاف الجماهير معبراً عن شعارها الخالد "فلسطين عربية".

لقد كان التفاؤل بالحركة القومية العربية الصاعدة في مصر في هذا الظرف شكلاً من أشكال الإيمان "المطلق" في ذهنية وعواطف الجماهير، أعطاهما أملاً كبيراً في الخلاص الوطني والعودة بمثل ما زودها بطاقة هائلة في تحمل كل نتائج البؤس الاجتماعي والفقر المدقع والمرض، البالغة السوء، ويكفي هنا أن نورد مثلاً حول انتشار مرض السل الذي فتك بصدور الآلاف من أبناء القطاع نتيجة الحرمان وسوء التغذية.

تلك الحالة من البؤس الاجتماعي بكل مقدماته ونتائجه، لم تكن بعيدة على الإطلاق عن التمايز الطبقي التاريخي والحاد في قطاع غزة، الذي تعمق وتطور في هذه المرحلة (1957-1967) بفعل الامتيازات الجديدة - الاقتصادية والاجتماعية - لطبقة كبار الملاك، والتي مهدت الطريق أمام نمو الطبقة البورجوازية الكومبرادورية (الوسطاء التجاريون) عبر عدد من الأنظمة والتعليمات الإدارية والقوانين الخاصة بحرية الاستيراد، بحيث أصبح القطاع - مع بداية الستينيات - سوقاً حرة للاستيراد والتصدير وبؤرة من بؤر التخلف والفساد الاجتماعي والاقتصادي.

وقد ترافق مع هذا التطور المشوه تنامي حجم البورجوازية الصغيرة بكل شرائحها، ونتيجة لأن البورجوازية الصغيرة كطبقة لا تستطيع أن تخلق قاعدة اقتصادية خاصة بها لأسباب موضوعية، فقد كان من الطبيعي ارتباط معظم فئاتها مع الغول الجديد (الكومبرادور) أو مع الجهاز الحكومي الوظيفي والأمني الذي كان في جوهره وشكله معبراً عن مصالح كبار الملاك ومولودهم الجديد من الكومبرادور والشرائح الرأسمالية الطفيلية والبيروقراطية الرثة، مما انعكس سلباً على طبيعة تكوين البورجوازية الصغيرة المادي والذهني في آن واحد وانشادها الواضح تجاه قضاياها ومشاكلها الحياتية الخاصة وابتعاد معظم أفرادها عن المشاركة في العمل الوطني عموماً رغم النهوض القومي العام الذي أدى إلى نشوء الأحزاب القومية (البعث، والقوميين العرب) مع بداية هذه المرحلة، والتي قام بتأسيسها عدد من المثقفين من أبناء هذه الطبقة.

ومن المفارقات الجديرة بالاهتمام في علاقة مصر عبد الناصر بقطاع غزة، أن القيادة الوطنية المصرية التي بادرت إلى إلغاء امتيازات كبار الملاك "الإقطاعيين" والبورجوازية الكبيرة في مصر، وتحجيمهما سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وأعطت الأولوية في اهتماماتها لتطوير البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية "لصالح الفلاحين والعمال" وما سمي "بالرأسمالية الوطنية"، في سياق توجه وطني معادٍ للامبريالية والاستعمار والرجعية، إلا أن هذه القيادة - بالمقابل - لم تحرص على تطبيق الإجراءات والتوجهات نفسها في قطاع غزة، بل أنها تعاملت معه ضمن سياسة داخلية متناقضة إلى حد بعيد مع سياستها وتوجهاتها، ويؤكد ذلك طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي سادت في قطاع غزة منذ عام 1957 حتى هزيمة 1967.

فقد عمدت السلطات المصرية إلى تكريس الأوضاع الطبقيّة السائدة منذ ما قبل عام 1948 بكل ما تعنيه من امتيازات اجتماعية وسياسية واقتصادية لصالح القيادات والوجاهات التقليدية العائلية والعشائرية من كبار الملاك وغيرهم، كما عمدت إلى تطبيق سياسة اقتصادية قائمة على الانفتاح (عبر نظام الاستيراد بدون تحويل عملة) الذي أفرز كافة المقومات لولادة الوسطاء التجاريين الكبار (الكومبرادور) الذين امتدت هيمنتهم في القطاع بحيث توازت وتداخلت مع هيمنة ودور كبار الملاك في جميع المستويات السياسية والاجتماعية، وأصبح تحكم هؤلاء في اقتصاد القطاع بكل جوانبه الزراعية والتجارية والصناعية، على ضآلتها، مصدر بؤس وشقاء جديدين انعكس بكل ثقله على السواد الأعظم من الجماهير الكادحة والمسحوقة، مواطنين ولاجئين، وانتشرت مظاهر البذخ والترف والفساد والرشاوي لكبار الموظفين المصريين والفلسطينيين، وترافق ذلك مع اتساع مساحات بيارات الحمضيات وتطويرها إلى جانب المئات من المعارض المتخصصة في بيع الكماليات بكل أنواعها المستوردة من باريس ولندن وطوكيو وبيروت، التي غص بها شارع عمر المختار أو كما أطلق عليه آنذاك "شارع المئة مليون جنيه".

وعلى الرغم من تردي الأحوال الاجتماعية والاقتصادية البائسة التي عانى منها أبناء القطاع تحت الإدارة المصرية، إلا أن عزاءهم تمثل في بروز الهوية الوطنية الفلسطينية ودور النظام الناصري في تعميق هذه الهوية وبلورتها عبر المدارس والجامعات وكافة وسائل الإعلام، بحيث أصبح القطاع من أكثر التجمعات الفلسطينية قدرة على التعبير المنظم عن هويتهم الوطنية بكافة مظاهرها السياسية والكفاحية، إضافة إلى ذلك فقد التزمت الإدارة المصرية بإبقاء الجنسية الفلسطينية صفة ملازمة للشعب الفلسطيني في القطاع، وكان لهذا الموقف دوراً

هاماً في الحفاظ على الكيان الفلسطيني، وشكل حافزاً قوياً لكل القوى والحركات الوطنية القومية والأممية في نضالها ضد الوجود الصهيوني، ومهد الطريق نحو ولادة منظمة التحرير الفلسطينية.

الوضع القانوني:

لقد حرصت القيادة الوطنية في مصر على احتفاظ قطاع غزة باسم فلسطين في كافة المحافل العربية والدولية وتم تثبيته رسمياً في الأمم المتحدة باعتباره "الجزء الباقي من فلسطين"، كما التزمت بالبقاء على القوانين الفلسطينية الصادرة بمرسوم فلسطين لسنة 1922 كما هي، مع اشتراط عدم مخالفة هذا المرسوم لما جاء في النظام الأساسي الصادر بالقانون رقم 225 لسنة 1955، وفي شهر آب 1958 أصدر مجلس الدولة المصري فتواه التي تؤكد على "أن قطاع غزة ينفصل انفصالاً كلياً عن دولة مصر من جميع النواحي التشريعية والتنفيذية والقضائية".

وفي عام 1962 صدر القانون الدستوري لقطاع غزة، وتقرر العمل به لحين صدور الدستور الدائم لفلسطين، وقد ورد في المادة الأولى منه أن "منطقة قطاع غزة جزء من أرض فلسطين، وشعبها جزء لا يتجزأ من الأمة العربية"، أما المادة الثانية فقد أقرت "حق الفلسطينيين في قطاع غزة بتشكيل اتحاد قومي يضم الفلسطينيين أينما كانوا، هدفه الأسمى العمل المشترك لاسترداد الأرض المغتصبة من فلسطين". وبالإضافة إلى المواد التي تكفل شكلياً حرية التعبير والرأي والمعتقد، فإن المادة (30) من النظام الدستوري أقرت لأول مرة تشكيل المجلس التشريعي أو السلطة التشريعية التي تتكون من:

- الحاكم العام رئيساً.

- أعضاء المجلس التنفيذي (السلطة التنفيذية) وعددهم ثمانية .

- أعضاء بالتعيين ، عشرة أعضاء

- أعضاء بالانتخاب اثنان وعشرون عضواً

إلا أن صلاحيات هذا المجلس تقيدت فيما يتعلق بإصدار القوانين بشرط تصديق الحاكم العام عليها، كذلك فإن الحاكم العام وحده يملك الحق في الدعوة إلى عقد المجلس أو فضه، وعلى الرغم من ذلك، فقد توفر للمجلس هامش من الحريات الديمقراطية بحيث تمكن من إصدار العديد من القوانين ، أهمها القانون الذي ينص على أن قطاع غزة باعتباره الجزء الباقي من فلسطين ، فإن من حق كل فلسطيني في الشتات القدوم إليه والإقامة فيه دون أية شروط مسبقة ، ومما تجدر الإشارة إليه دور د.حيدر عبد الشافي البارز في إصدار هذا القانون وإقراره ، على الرغم من رفض الإدارة المصرية .

السلطة التنفيذية:

ويتولاها الحاكم العسكري العام الذي كان يملك حق إعلان أو إلغاء الأحكام العرفية، ويشاركه في هذه

السلطة مجلس تنفيذي من رؤساء المديریات التسع (أو الوزارات المصغرة) في القطاع وهي:

- مديرية الشؤون القانونية.

- مديرية الداخلية والأمن العام.

- مديرية الشؤون البلدية والقروية.
- مديرية الشؤون الصحية.
- مديرية الشؤون المدنية والمستخدمين.
- مديرية المالية والاقتصاد.
- مديرية الشؤون الاجتماعية واللاجئين.
- مديرية التربية والتعليم.
- مديرية الأشغال العامة.

وقد كان يُعَيَّن لكل مديرية مستشاراً مصرياً، إلا أنه في واقع الأمر كان المدير الأمر لكل ما يتعلق بشؤون المديرية، خاصة مع وجود عدد من المديرين من أبناء القطاع الذين لا هم لهم سوى تأمين مصالحهم الطبقية والشخصية أو العائلية عبر إرضاء المستشار المصري بكل الوسائل.

السلطة القضائية:

- المحكمة العليا: وهي أعلى سلطة قضائية في القطاع ويعين رئيسها بقرار من رئاسة الجمهورية وأعضائها يتم تعيينهم بقرار من وزير الحربية.
- المحاكم القضائية الأخرى ، تشكلت من أبناء القطاع، وبالعلاقة مباشرة مع مديرية الشؤون القانونية التي تولى رئاستها بعد عام 1962 أحد أبناء القطاع (فاروق فهمي الحسيني)، وقد كانت السلطة القضائية مقيدة في كثير من الحالات رغم أن النظام الدستوري ينص على حريتها واستقلالها.
- المحاكم العسكرية : وكانت بإشراف كبار الضباط المصريين .

الأوضاع السياسية العامة:

في هذه المرحلة توزعت الخارطة السياسية للحركة الوطنية في القطاع على عصبية التحرر الوطني (الشيوعية) التي تأسست عام 1943، وجماعة الإخوان المسلمين التي بدأت نشاطها عام 1943¹ ، وحزب البعث العربي الذي تأسس في 1953، وحركة القوميين العرب التي تأسست في صيف 1957، ثم حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) التي بدأت نشاطها الفعلي في القطاع منذ أواخر عام 1964. أما بالنسبة لتنظيم الاتحاد القومي الذي أسسته الإدارة المصرية فهو لم يكن جزءاً من الحركة الوطنية للاعتبارات التالية:

- 1- ولد بقرار من الحكومة المصرية.
- 2- تولى معظم الأطر القيادية فيه ممثلو كبار الملاك ورموز الكومبرادور التجاري والبيروقراطية الحاكمة.
- 3- لم تشارك جماهير العمال والفلاحين الفقراء والبرجوازية الصغيرة في قواعد أو مؤسسات هذا التنظيم.

وفيما يتعلق بأطراف الحركة الوطنية وجماعة الإخوان المسلمين، فنلاحظ تراجع كل من الشيوعيين والإخوان لدرجة كبيرة في علاقتهما بال جماهير، في ظل حملات القمع المستمرة ضدتهما، وفي مقابل تنامي الدور القومي بقيادة عبد الناصر بعد أن تركزت زعامته على العالم العربي دون منازع.

وفي ظل هذا المناخ انتعشت حركة القوميين العرب في القطاع على حساب حزب البعث العربي الذي لم يتمكن من الانتشار أو ممارسة دور هام، خاصة بعد الانفصال الذي أيده الحزب في سوريا عام 1961، ويمكن القول أن دوره السياسي قد غاب نهائياً قبل وبعد حزيران 1967.

وفي أواسط الستينات شهد القطاع بروز النشاط السياسي لحركة فتح التي كانت قد تأسست في الخارج عام 1962 بعد توحيد كل المجموعات الفلسطينية² التي تميز معظمها بالارتباط بعلاقة تنظيمية أو فكرية بحركة الإخوان المسلمين، لدرجة أن عدداً من مؤسسي حركة فتح لم يقطعوا علاقتهم نهائياً بالحركة الأم (نذكر منهم أسعد الصفاوي / فتحي البلعاوي / رفيق النتشه).

وفي الوقت الذي انتشرت فيه حركة القوميين العرب انتشاراً واسعاً نسبياً في أواسط جماهير القطاع بسبب توازن شعاراتها مع الشعار الرسمي للناصرية من جهة، وتداخلها العضوي مع جماهير اللاجئين في المخيمات من جهة أخرى، فإنها لم تتعرض لأية عمليات قمعية بمثل ما تعرضت له حركة فتح التي تميزت بشعاراتها القطرية المعروفة والتي شكلت نقيضاً أو "توريظاً" للنظام العربي الرسمي برمته آنذاك.

أما عصابة التحرر الوطني التي تحولت في منتصف الخمسينيات إلى الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة، فقد تعرض كوادرها للعديد من حملات الاعتقال والنفي إلى السجون المصرية في السجن الحربي والوحدات خاصة بعد دورهم المميز في إفشال مشروع التوطين*، ثم دورهم في قيادة الجبهة الوطنية إبان الاحتلال عام 1956.

وبعد عودة الإدارة المصرية إلى القطاع في شهر مارس عام 1957 قامت كل من إدارة المباحث العامة والمخابرات المصرية بملاحقة الشيوعيين واعتقال كوادرهم.

والمفارقة هنا أن الشيوعيين في قطاع غزة لم يواجهوا هذا الموقف بالمزيد من التنظيم بل ذهبوا بعيداً إلى حد شل منظماتهم الحزبية في القطاع، خاصة بعد بروز العديد من الخلافات السياسية والتنظيمية والفكرية داخل الحزب واستمرار هذا التشتت قائماً حتى عام 1967 حيث بدأت مرحلة جديدة في حياة الحزب عبر تأسيس الجبهة الوطنية في آب/أغسطس 1967.

أخيراً فقد تميزت الحياة السياسية عموماً في قطاع غزة لهذه الفترة بعدد من السمات:

1- الالتفاف الجماهيري العفوي الكثيف، بعيداً عن العمل المنظم، خلف الشعارات الوطنية والقومية العفوية المنادية بتحرير فلسطين عبر الإذاعات والصحف ووسائل الإعلام، وهي شعارات كانت انعكاساً للقرارات البيروقراطية بشكل ميكانيكي دون أن تمتلك رؤية تفصيلية للواقع الحقيقي لموازن القوى في عملية الصراع العربي الإسرائيلي، هذا الالتفاف العفوي الصادق عبرت عنه الجماهير الفقيرة، مواطنين

ولاجئين لا فرق، بالتحاقها في جيش التحرير الفلسطيني بعد صدور قانون التجنيد الإجباري في آذار مارس 1965.

2- تطور الدور السياسي المهيمن للقوى التقليدية من كبار الملاك أو التجار الوسطاء (الكومبرادورية) عبر علاقاتهم وصلاحتهم الواسعة في كافة الدوائر الحكومية وغير الحكومية (تولي ممثليهم للدوائر الحكومية الهامة ونجاحهم في الانتخابات التشريعية والبلدية)، وقد أدى التداخل العضوي لمصالحهما المشتركة إلى تحولهما للعمل معاً ضمن إطار طبقي واحد هو تحالف البورجوازية الكومبرادورية التجارية مع سلفها التاريخي "كبار الملاكين من الأفندية" القدامى، هذا التحالف الذي أغرق القطاع بالمستوردات الكمالية الباذخة بكل ما رافقها من فساد ورشوة لكبار وصغار الموظفين، وبالتعايش الزائف مع الشعارات القومية المخصصة لامتصاص نقمة اللاجئين في المخيمات والكادحين في مناطق القطاع الفقيرة، الشجاعية والزيتون وخان يونس ورفح وعبسان وبيت حانون، الذين اكتشفوا مرارة الحقائق العارية بعد هزيمة حزيران 1967.

3- غياب دور الوعي السياسي الطليعي المنظم في أوساط الجماهير، نظراً لضعف القوى الوطنية بشكل عام فالشيوعيون ردوا طروحات الاتحاد السوفيتي بالنسبة للاعتراف بالدولة الصهيونية وقرار التقسيم مما أدى إلى عزلتهم ، علاوة على أنهم كانوا في تلك المرحلة بلا تنظيم موحد ومحدد المعالم، أما حركة فتح فقد طرحت شعارات وطنية لم يكن المناخ مهيباً تماماً لها ، خاصة شعارها بالنسبة لتوريث³ عبد الناصر، أما البعثيون فلم يكن لهم أي نشاط ملحوظ. أخيراً بالنسبة لحركة القوميين العرب فقد كانت تعمل بشكل شبه علني بدعم من النظام القائم، لكنها لم تتمكن من استيعاب وتنظيم الجماهير بسبب اكتفائها بالشعارات العامة دون الاهتمام بالقضايا المطلوبة اليومية للجماهير ، لذلك تشكلت بنيتها التنظيمية من أبناء البورجوازية الصغيرة في مخيمات ومدن القطاع دون أي اهتمام جدي بتنظيم العمال والفلاحين الفقراء .

4- غياب المؤسسات الثقافية العامة والنوادي والمؤسسات، ما عدا النوادي والجمعيات الرياضية المخصصة للنخبة الحاكمة وحلفائها، إلى جانب ضعف النشاط المسرحي الذي انحصر في المسرح المدرسي في بعض المدارس الثانوية خلال الفترة 1957 - 1967 ، بالإضافة إلى بعض "المسرحيات التي كان يقدمها مجموعة من المهتمين بالمسرح على مسرح سينما السامر بغزة أو مسرح نادي العودة أو جمعية الشبان المسيحية"⁴.

5- الصحافة في قطاع غزة : طوال تاريخه ، افتقر قطاع غزة للصحافة الشعبية المتداولة لأسباب موضوعية ترتبط بأوضاع الفقر والتخلف الاجتماعي والثقافي والتعليمي حتى بداية الخمسينيات من القرن العشرين، إلى جانب العوامل الذاتية التي تجلت في ضعف انتشار التعليم الثانوي والجامعي وضعف العمل السياسي والثقافة العامة طوال مرحلة ما قبل نكبة 1948.

وعلى أثر الحاق القطاع تحت الإدارة المصرية ، وقيام ثورة يوليو 1952 ، قام النظام الناصري بتطبيق سياسة التعليم المجاني بما في ذلك التعليم الجامعي لجميع أبناء قطاع غزة ، الامر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة المتعلمين إلى مجموع السكان في القطاع ، أعلى من مثيلاتها في الدول العربية. لكن على الرغم من ارتفاع نسبة التعليم ، ظلت الصحافة في القطاع على حالة من الضعف وقلة الانتشار والتوزيع ، على الرغم من صدور العديد من الصحف والجرائد طوال الفترة 1953 - 1967 أهمها⁵:

- "اللواء" : أسبوعية سياسية اجتماعية يحررها د. صالح مطر أبو كميل وصدرت رخصتها في مارس 1953.

- "الصراحة" : أسبوعية علمية سياسية أدبية مصورة يحررها د.سليم ياسين وصدرت رخصتها في نوفمبر سنة 1952.

- "المستقبل" ثقافية شهرية صدرت باسم أحمد إبراهيم الحماوي بتاريخ يناير 1954 وبديريها ويحررها محمد جلال عناية .

- جريدة "الشرق" باسم علي كبه الحلبي وصدرت رخصتها في ديسمبر سنة 1949 والغيت بأمر الحاكم العسكري في 1955/3/27.

- جريدة "الجهاد المقدس" : أصدرها منير الرئيس وداود صايغ في فبراير 1954 والغيت رخصتها بأمر الحاكم العسكري في 1955/4/7.

- جريدة "الوطن العربي" : باسم رشاد الشوا بتاريخ 1953/12/3، والغيت رخصتها بأمر الحاكم العسكري في 1955/4/28.

- "العودة" : باسم سعد فرح فرح بالعربية والانجليزية ويرئس تحريرها زكي سعد وصدرت رخصتها بتاريخ 1956/5/14. وبالإسم نفسه صدرت مجلة شهرية مصورة عن الاتحاد القومي 1958 ، وكانت تطبع في القاهرة .

- جريدة "غزة" : صدرت من 4-5-1962. أسبوعية وكان يرئس تحريرها خميس أبو شعبان.

- جريدة "الرقيب" : أسبوعية ويرئس تحريرها عبد الله العلمي.

- "التحرير" : جريدة بدأت تصدر سنة 1958 برئاسة زهير الرئيس، ثم تحولت سنة 1963 إلى جريدة أسبوعية باسم "اخبار فلسطين" بالاشتراك مع جريدة "اخبار اليوم" المصرية، وكانت اخبار فلسطين مؤسسة صحفية كاملة وقد ساهم فيها المصريون بنصف رأس المال، ثم تولت منظمة التحرير الفلسطينية الاشراف عليها ابتداء من 1965/10/4 وواصلت الجريدة الصدور حتى يوم 1967/6/5 حين صدر عددها الأخير في أول يوم للعدوان .

كما انه على صفحات هذه الجريدة بدأت بعض الاقلام الفلسطينية حياتها الأدبية، ومن الأدباء والكتاب الذين بدأوا حياتهم الأدبية على صفحات جريدة اخبار فلسطين : زهير بشير الرئيس (رئيس التحرير) ، محمد آل رضوان (مدير التحرير)، علي زين العابدين الحسيني، محمد

حسيب القاضي، درويش عبد النبي، عبد الكريم السبعوي، أحمد عمر شاهين، توفيق المبيض، محمد جلال عناية.. وغيرهم.

- **جريدة نداء التحرير** : صدرت في ربيع عام 1965 ، صاحب الامتياز محمود الصردي ، وكانت بمثابة واجهة علنية للحزب الشيوعي في قطاع غزة ، حيث تولى إدارتها والاشراف عليها عبد القادر ياسين ، ومن بين كتابها عبد اللطيف عبيد ، وديب الهريبي ، وقد توقفت بعد ثلاثة أعداد بقرار من أجهزة الأمن في قطاع غزة صيف عام 1965⁶.

6- غياب الدور الفاعل للعمل النقابي، حيث أن النقابات العمالية الستة في القطاع التزمت بشكل عام بالبعد الرسمي بعيداً عن قضايا جماهيرها، وهي نقابة الصناعات المعدنية، نقابة النجارين وأعمال البناء، نقابة سائقي السيارات، نقابة عمال الخياطة، نقابة عمال الزراعة، نقابة الأعمال الكتابية والخدمات العامة، وكان معظم رؤساء هذه النقابات متعاطفين مع النظام الناصري وأجهزته السياسية والأمنية آنذاك .

7- استمرار النشاط السري المنظم للإخوان المسلمين دون أية نشاطات أو ممارسات وطنية تذكر في الشارع الفلسطيني بالقطاع، علاوة على أن قسماً هاماً من جماهير القطاع نظروا للإخوان المسلمين باعتبارهم ضمن القوى الرجعية بسبب عدائهم الشديد للناصرية ، ومواقفهم الايجابية من النظم الرجعية في السعودية والخليج العربي. وقد استمر هذا الموقف السلبي إلى ما بعد هزيمة حزيران عام 1967 حتى بداية عام 1987 واشتعال الانتفاضة في الداخل حيث بدأ الإخوان بالتعاطي مع العمل الوطني عبر حركة حماس.

ملاحج الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية – السياسية

في الفترة بين عامي 1957 – 1967:

طوال التاريخ المعاصر وحتى عام 1948 ، لم يكن القطاع منفصلاً من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية عن المجتمع الفلسطيني، لأن بنيته الاقتصادية/الاجتماعية كانت جزءاً مكملاً ومكوناً للاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وكان عدد سكانه قبل النكبة (90) ألف نسمة . وبقيام الدولة الصهيونية أصبح القطاع منعزلاً عن الضفة الغربية ومحصوراً في مساحة لا تزيد عن 365 كم2 ، وبالتالي عجز عن توفير المقومات الاقتصادية اللازمة لتأمين الحد الأدنى من شروط الحياة لسكانه الذين أصبح تعدادهم عام 1949 (290) ألف نسمة⁷، حيث بلغت نسبة اللاجئين (69%) كانت الأغلبية الساحقة منهم تنتمي إلى الشرائح الفقيرة جداً من فلاحين القرى أو بادية بئر السبع.

وفي ذلك يكمن التفسير الموضوعي لتشوه بنية الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، منذ ما قبل عام 1957، ليستمر بعدها بوتائر وأشكال طبقية⁸ مميزة حتى عام 1967، حيث بلغ عدد السكان حوالي 455 ألف نسمة، ثم يأتي الاحتلال الصهيوني لتبدأ أشكالاً نوعية من التشوه والتبعية في آن واحد، إلى جانب انخفاض عدد السكان –بسبب النزوح إلى الدول العربية والخارج– ليصبح في شهر سبتمبر 1967 حوالي 354 ألف نسمة.

إن استعراض العلاقات الاجتماعية الاقتصادية للمرحلة الممتدة بين عامي 1957 – 1967 يبرز عدد من الحقائق:

1. تطور العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية باتجاه تبلور مجتمع طبقي مشوه في سياق نسيج اجتماعي متنوع في سماته الطبقية وموحداً في إطاره الخاص أو الوطني العام.
2. لم يعد التقسيم الاجتماعي للقطاع قائماً على أساس مجموعتين منقسمتين إلى لاجئين ومواطنين، وأصبح من الواضح أن عوامل التداخل الموضوعية قد فرضت نفسها في سياق التطور العام ليصبح الحديث عن توزع السكان في السلم الطبقي أو التراتب الاجتماعي (عمال ، فلاحين أجراء ، بورجوازية صغيرة ، بورجوازية الكومبرادور وكبار الملاك) عنواناً لهذه المرحلة.
3. إن بروز الأوضاع الطبقية كحالة موضوعية جديدة لم يشكل في حد ذاته نقيضاً للأوضاع أو الامتيازات التي كانت سائدة في القطاع قبل هذه المرحلة، إذ أن ولادة الوضع الجديد جاء بمبادرة من القوى التقليدية القديمة (كبار الملاكين/الأفندية)، التي حرصت على مواكبة المتغيرات، واندفعت لتطوير قاعدتها الاقتصادية بتفريعاتها المتعددة في التجارة والصناعة والخدمات جنباً إلى جنب مع اهتمامها بتطوير بياراتها وأراضيها الزراعية، وقد كان لتعاون الإدارة المصرية مع رموز هذه الطبقة دوراً كبيراً أسهم في نمو البورجوازية الكومبرادورية (الوسطاء التجاريون) ودورها المتعاظم بالتحالف الوثيق مع كبار الملاكين وعلى قاعدة اقتصادية واحدة ومشتركة.

وبالرغم من أن قطاع غزة كان لديه أسواقاً مفتوحة على الخارج وبعض الصناعات الصغيرة، وكان يعتبر من أهم المناطق المنتجة والمصدرة ، عبر ميناء غزة ، للحمضيات (حوالي 200 ألف طن سنوياً) ، إلا أن الاقتصاد الصناعي والزراعي في معظمه كان مملوكاً لمجموعات قليلة من كبار التجار والملاك ، مما أدى إلى حصر الثروة والدخل في إطار هذه الفئة، وبقاء أغلبية الفلاحين والعمال يعيشون ضمن ظروف اجتماعية و اقتصادية متردية، بسبب غياب أي شكل من الدعم الاقتصادي، ما عدا ما كانت تقدمه وكالة غوث اللاجئين ومديرية الشؤون الاجتماعية وبعض المؤسسات الأجنبية، من مواد غذائية شهرية ، وقيامها بتشغيل المئات من المدرسين والأطباء والموظفين ، مما أسهم في تخفيف الأعباء الاقتصادية على اللاجئين في القطاع .

4. تميز هذا التطور المشوه بشكله وجوهره الميكانيكي، بحيث لم يستطع أن يفرز أية أطر بورجوازية ليبرالية فكرية أو ثقافية معاصرة، وبقيت القيم والأفكار القديمة السائدة لدى الوعي الاعتيادي للجماهير على حالها من حيث نظرتها إلى "الأسياء" القدامى الذين امتلكوا كل وسائل القوة ومظاهرها، واستمرت هيمنتهم المباشرة وغير المباشرة على معظم المؤسسات في القطاع بما في ذلك المؤسسات التشريعية والتنفيذية، ويكفينا للدلالة على ذلك بلدية غزة التي تولى رئاستها وعضوية مجالسها طوال الفترة من عام 1952 وحتى عام 1967 أبناء العائلات التقليدية فقط وهم بالتحديد (الشوا، الرئيس، الصوراني، أبو شعبان، الحسيني، التريزي، أبو رمضان، خيال، العلمي، بسيسو، الصايغ، البورنو، سكيك، مرتجي، مطر).

أما على صعيد العمل الوطني الرسمي فقد ظلت رموز هذه العائلات تستحوذ على كافة مؤسساته ولم تتمكن الجماهير الفقيرة والبورجوازية الصغيرة من تولي أي منصب هام في مؤسسات العمل الوطني لهذه المرحلة.

5. استمرت العلاقات العشائرية المتخلفة قائمة في أوساط المواطنين واللاجئين على حد سواء، ترافق ذلك مع استمرار توزع ولاءات العديد من المناطق الفقيرة في القطاع لحساب العائلات التقليدية المتنفذة من كبار الملاكين.

6. ظل القطاع محروماً من التنظيمات السياسية والنقابية ، بسبب الحظر الذي فرضه الحكم العسكري المصري على قيام مثل هذه التنظيمات . على أن الاخوان المسلمين والشيوعيين نجحوا - متآزرين - في تخطي هذا الحظر وإقامة أول نقابة للمعلمين في القطاع (1954)، وظل القطاع خالياً من التنظيمات النقابية، حتى عام (1965)، حين أقيمت في القطاع فروع لاتحاد عمال فلسطين ، الذي تشكل بتشجيع من منظمة التحرير الفلسطينية والنظام الناصري في مصر⁹.

ملاح الخارطة الطبقيّة لقطاع غزة في هذه المرحلة (1957-1967)

الحديث عن عملية الصراع الطبقي داخل المجتمع الفسيفسائي في القطاع لا يبتعد عن جوهر الرؤية الموضوعية لتلك العملية، لا باعتبارها شكلاً تطورياً جديداً قام بنفي الأشكال أو الأنماط الاجتماعية القديمة، بل إنه جاء متداخلاً بشكل عضوي معها حاملاً لكل موروثاتها المادية والمعنوية المتخلفة والتابعة في آن واحد، يضاف إلى ذلك عدم توفر الإمكانيات لاقتصاد وموارد القطاع لتغطية عجزه الدائم، ومن هنا فإن الحديث عن تنوع الخارطة الطبقيّة فيه أمر قابل للمراجعة دوماً:

الفلاحون الفلسطينيون :

الحديث عن "طبقة فلاحين" في قطاع غزة بعد النكبة هو حديث يطال مجموعة من الفلاحين المالكين لقطع صغيرة من الأرض لا تصل إلى خمسة دونمات في مدينة غزة (مناطق الشجاعية والزيتون والتفاح) وقرى عسان وبيت لاهيا وجباليا والنزلة وبيت حانون وبنى سهيلا وخزاعة ودير البلح وكذلك الأمر في مدينتي رفح وخانيونس، ومجموعة أخرى في نفس المناطق لا تتجاوز ملكيتها عشرة دونمات يقومون بزراعة حيازاتهم بأنفسهم مع أفراد عائلاتهم، وفي بعض المواسم يضطرون للعمل عمالاً عاديين في أي مجال متوفر في المدينة أو القرية، أو عمالاً زراعيين أجراء أو بالمحاصصة لدى كبار الملاكين. هذه المجموعات عاشت ضمن الإطار الفلاحي، خاصة في القرى وأطراف المدينة، بأبعاده الاجتماعية والسلوكية والاقتصادية وعلى مستوى العلاقات الاجتماعية الدونية مع السادة (الأفندية) والوجهاء والمخاتير.

وإذا كنا نتفق على أنه ليس بالإمكان الحديث عن طبقات قائمة بذاتها أو متبلورة في المجتمع الفلسطيني، بسبب استمرار هذا التداخل والتقاطع للأشكال الحديثة للتقسيم الاجتماعي للعمل مع الأشكال القديمة المتوارثة، فإن الحديث عن "طبقة الفلاحين" في بلادنا لا يبتعد عن هذا التوصيف، أي غياب وعي الفلاحين الفلسطينيين لوجودهم كطبقة لذاتها، رغم انتشارهم الكمي عبر ما يقرب من ألف قرية على الأرض الفلسطينية. إلا أن هذا التحليل لا ينفي الدور النضالي التاريخي للفلاحين الفلسطينيين طليعة للعمل الثوري ووقوداً له في ظل قيادة كبار الملاك الرخوة .

فمن المعروف، تاريخياً، أن عائلات كبار الملاك عبر هيمنتها على الاقتصاد تمكنت من قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية قبل 1948، وفق رؤى وبرامج وآليات سياسية مهادنة أو رخوة مع الانتداب، في حين أن الفلاحين الفلسطينيين كانوا وقوداً للثورة قبل عام 1948، ولم يكن غريباً أن ينجب الريف الفلسطيني خيرة المقاتلين والمناضلين الذين كانوا بحق هم المحرك اليومي والفعلي والمباشر للعمل الثوري ضد الانتداب والحركة الصهيونية، في حين لم يكن كبار الملاك (الأفندية) سوى واجهة هشّة تصدرت قيادة الحركة الوطنية ضمن آفاق محددة لم تكن تتلقى مع آفاق وتطلعات الجماهير الثورية العفوية، وكان دورها - على الأغلب - هو امتصاص وتهنئة الحالة الثورية لدى فقراء بلادنا، وكان هذا الدور منسجماً مع وضعها الطبقي ومصالحها وعلاقاتها مع القوى الرجعية العربية وغيرها.

يمكن الاجتهاد في تحديد مكونات البنية الطبقيّة في الريف كما يلي :

(أ) كبار الملاكين والرأسمالية الزراعية (50 دونم فأكثر) :

إنها طبقة تمثل حوالي (30) عائلة متنفذة تاريخياً في القطاع، ولهذه العائلات ارتباطاتها المصلحية الدائمة منذ عهد الأتراك والاستعمار البريطاني وأخيراً الإدارة المصرية. فقد تميزت هذه الطبقة بقدرتها على التكيف مع المتغيرات الجديدة، سواء كانت حليفة للمستعمر أو معارضة له، ومن ناحية أخرى فإن لهذه الطبقة "أخلاقياتها" وسلوكياتها الخاصة بها، فهي تحرص كل الحرص على إقامة العلاقات الإيجابية الطيبة بين أعضائها القائمة على الاحترام المتبادل وفق مقاييس الحسب والنسب المتعارفة فيما بينهما لكل عائلة، بالإضافة إلى حرص هذه الطبقة على التزاوج من داخلها ولا يسمح لأي غريب عنها بخرق هذه القاعدة، من هنا نستطيع تفسير العلاقات الحميمة على المستوى الخاص بين "زعماء" العائلات (الأفندية) رغم "تناقضاتهم" السياسية كفريقين أحدهما مع المعارضة والآخر مع الحركة الوطنية خاصة في الفترة بين (1939 - 1948).

ومن السمات الأساسية في علاقات هذه الطبقة بكل عناصرها مع الجماهير الفقيرة والفلاحين الفقراء، الازدراء والتعالي وعدم الاقتراب منها إلا عند الحاجة إليها في مناسبة انتخابية أو نزاعات محلية لا يستطيعون مواجهتها بمفردهم.

ومن المعروف أن هذه الطبقة التي فقدت القسم الأكبر من املاكها في فلسطين على أثر نكبة (1948)، لكنها ظلت تمتلك حوالي (25 ألف) دونم في قطاع غزة من أصل (175 ألف) دونم مجموع الأراضي الزراعية خلال هذه المرحلة.

(ب) متوسطو الفلاحين (أقل من 50 دونم) .

(ت) الشرائح الوسطى من الإداريين والفنيين.

(ث) صغار الحائزين (أقل من 20 دونم) .

(ج) فقراء الفلاحين (أقل من خمسة دونمات) ويتميزون بضعف وعدم كفاية انتاجهم الزراعي ، وقد اضطروا للعمل في السوق الإسرائيلية .

(ح) العمال الاجراء : لا يملكون سوى بيع قوة عملهم للغير ويخضعون لشروط سوق العمل الزراعي، ويعيشون تحت خط الفقر .

لقد أدى تطور العلاقات الرأسمالية المشوهة - في سياق الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي - إلى نمو العلاقات الرأسمالية ، أو العلاقات السلعية والنقدي ، في الزراعة والريف الفلسطيني، والتي ترافقت مع التراجع التدريجي - بحكم عوامل الوراثة وعوامل أخرى - في حجم الملكيات الكبيرة، بحيث تراجع دور طبقة كبار الملاك بوصفها الشكل الرئيسي للاستغلال في أوساط الفلاحين، ليحل مكانها استغلال العمل المأجور في إطار العلاقات الرأسمالية المشوهة في الريف، التي تقوم على تخصيص القسم الأكبر من الإنتاج الزراعي من أجل السوق، وفي هذه الظروف تزايدت نسبة التمايز الطبقي بين الفلاحين الذين يشكلون حتى اللحظة وجوداً طبقياً موضوعياً وقاعدة اجتماعية - فلاحية في الضفة بشكل خاص، وتزايدت تسارع نمو الفئات الفقيرة

والمعمدة (" البروليتاريا " " البروليتاريا الرثة " في القرية أو في أوساط العمال الزراعيين الأجراء في المخيمات والمناطق الفقيرة الأخرى)، دون أن يعني ذلك تبلور حالة من التمايز الطبقي البورجوازي الكلاسيكي الذي يمكن أن يحقق تراكماً رأسمالياً ملموساً يؤثر في تطوير أو تنمية العلاقات الرأسمالية في الريف الفلسطيني، إذ أن العلاقات الرأسمالية القائمة على استغلال العمل المأجور هي علاقة مشوهة وكومبرادورية في نفس الوقت، وبالتالي فقد بقي المصدر الأساسي للتراكم هو ما تحصل عليه فئة الكومبرادور من أرباح، وهو أشبه، من حيث طبيعته بعلاقة، الريع أو الربح الذي كانت تستحوذ عليه طبقة أشباه الإقطاعيين في مراحل سابقة.

أما الأغلبية العظمى من الفلاحين الأجراء فهم من اللاجئين أبناء القرى الذين امتلكوا الخبرات الواسعة في قراهم قبل النكبة، واضطروا إلى بيع قوة عملهم كأجراء في بيارات كبار الملاك.

"الطبقة العاملة" الفلسطينية :

من حيث التعريف الكلاسيكي، الطبقة العاملة هي التي تنتج القيمة الزائدة أو فائض القيمة وينطبق عليها بصورة مباشرة كافة معايير الاستغلال، وهي في بلادنا تتكون من العمال في المنشآت والورش الصناعية الصغيرة ، إلى جانب العمال الأجراء في المحلات التجارية والشركات والفنادق والمطاعم وعمال الزراعة الأجراء والعمال الأجراء في مراكب الصيادين والباعة المتجولين وجامعي القمامة والعاطلين عن العمل في المدينة أو الريف.

فالكدح والبؤس والشقاء والمعاناة والتشتت أو التبعثر في تجمعات أو ورش صغيرة وشبه عائلية، وغياب حالة الاستقرار أو الثبات في العمل، وعدم التحاق معظمهم في الأطر النقابية، هي الصفات التي اتسمت بها أوضاع عمالنا الفلسطينيين، إذ طالما عانوا من الفقر والبطالة ومن تدني الأجور وغياب التشريعات المنصفة لحقوقهم . الأمر الآخر الواجب الإشارة إليه هو عدم تبلور طبقة عاملة فلسطينية بالمعنى الموضوعي الذي يحمل في طياته وعيها لمصالحها كطبقة، ومن ثم وعيها لدورها الطليعي المحدد في سياق النضال الوطني الديمقراطي، رغم أنها كانت - ومازالت - مع فقراء الفلاحين، الوقود الحقيقي للنضال الثوري التحرري الفلسطيني الحديث والمعاصر .

وبالنظر إلى هذه الحالة من عدم تبلور الطبقة العاملة الفلسطينية، فإن أي باحث جاد سيواجه إشكالية تتعلق بتطور بنية هذه الطبقة ، وما جرى لها من تفكك إكراهي بفعل التشرذم والتطهير العرقي من المكان/الوطن الفلسطيني طوال الفترة ما بعد النكبة والاحتلال (عام 1967) وصولاً إلى سلطة الحكم الذاتي (1993) والانقسام (حزيران 2007)، الذي أدى إلى وجود بنية اقتصادية سياسية في الضفة وبنية اقتصادية سياسية في قطاع غزة، وتكريس التمايز الاجتماعي بينهما، الأمر الذي يجعل الحديث عن الطبقة العاملة الفلسطينية في ظل هذا الواقع وكأننا نتحدث عن جسم طبقي مفكك وهلامي في آن واحد، يفتقر للوحدة الداخلية أو ما يسمى بوحدة الطبقة العاملة في التكوين الاجتماعي الفلسطيني، ويفتقر أيضاً إلى التجانس، ما يجعل من الطبقة العاملة الفلسطينية

ظاهرة غير مكتملة النمو، وبالتالي يصعب الحديث عنها كقوة اجتماعية مستقلة يمكن أن تلعب دوراً مؤثراً في إطار الصراع الطبقي وفي إطار الصراع الوطني التحرري طالما بقيت فصائل وأحزاب اليسار الفلسطيني على هذه الحالة من غياب التفاعل والاندماج الحقيقي في أوساط العمال وتوعيتهم وتنظيمهم .

أما عن اتجاهات وتغيرات " الطبقة العاملة" فإننا نرى أن تشابك الصعوبات النظرية مع الصعوبات الواقعية (الإجرائية) تجعل من دراسة أوضاع هذه " الطبقة" أو المواقع العمالية في الضفة والقطاع أمراً تكتنفه الكثير من العقبات ، إلى جانب قصور وعجز قوى اليسار الفلسطيني عن متابعة ورصد البيانات والمعلومات الخاصة بمكونات الطبقة العاملة الفلسطينية وواقعها وهمومها ومعاناتها وسبل الخروج من واقعها الراهن صوب تحررها وانعتاقها.

وفي هذا السياق ، فإن واقع الحال في قطاع غزة، خاصة الوضع الاقتصادي المتدني والمشوه، أفرز أو قذف بالعديد من الشباب الفقراء الباحثين عن أية فرصة متاحة للعمل بغض النظر عن طبيعته إلى إطار "الطبقة العاملة".

وفي ضوء التخلف الكبير للصناعات المتقدمة أو الحرفية (المشاغل) التي لم تستوعب سوى جزء ضئيل من حجم العمالة لم يتجاوز (6000)¹⁰ عامل في عام 1966 من أصل (50) ألف عامل منهم (16500) عامل زراعي أجير، وهؤلاء معظمهم من اللاجئين، ويتوزع الباقون على أعمال البناء والنجارة والخياطة والخدمات وهم -في الغالب- أقرب إلى البروليتاريا الرثة حيث نلاحظ غياب أية أشكال من الوعي الاقتصادي أو النقابي، بالإضافة إلى الجذور الفلاحية البسيطة وهيمنة الفكر الغيبي الذي وجد في قطاع غزة ملاذاً أو مستقراً نتيجة غياب الدور النشط والجاد من القوى الطليعية المنظمة من جهة والخراب الاقتصادي من جهة أخرى.

كانت أجرة العامل أو الفلاح الأجير -إذا توفرت فرص العمل- لا تزيد عن 25 قرشاً بالكاد تؤمن لقمة الخبز وبعض الدهون والزعر وقليل من الخضار والزيتون، وإذا قَدَرنا أن كل عامل من هؤلاء يعيل أو يساهم في إعالة أسرة تتكون ضمن الحد الأدنى من أربعة أفراد، فإن مجموع المعالين (200) ألف من الفقراء لاجئين ومواطنين لا فرق.

ورغم بشاعة الظلم الاجتماعي والاستغلال الطبقي لجموع العمال، إلا أن حالة الجهل والتخلف العام والارتباط العشائري القديم فرضت نفسها، وحالت دون وعي العامل باستغلاله، وظل أقرب إلى الاستسلام للواقع كما يعيشه، مؤمناً بأن هذا هو قَدَرُهُ الذي لا بد من القبول به دون أي تذمر. ويبدو أن صمت الأغلبية العظمى من فقراء القطاع، خاصة اللاجئين منهم، على استغلال كبار الملاكين والتجار لهم يعود في أحد أسبابه إلى إيمانهم العفوي العميق بصدق وقدرة نظام عبد الناصر عبر شعاراته القومية من أجل تحرير فلسطين، ولذلك كان صبرهم مكبوتاً ومرهوناً بانتهاء هذه المرحلة (عام 1967) بهزيمة حزيران التي فجرت في العامل والفلاح الفقير في القطاع وعياً وطنياً متميزاً بقسوة المعاناة جعله يتقدم الصفوف الأولى في مقاومة الاحتلال.

الطبقات البورجوازية:

قلنا أن نمو البورجوازية في بلادنا -وفي العالم الثالث عموماً- لم يتشكل في داخل البنية الاجتماعية التحتية عبر عملية تطور تاريخي موضوعي، كما لم يكن وجود هذه البورجوازية نقيضاً للطبقة السائدة (شبه الإقطاعية) بل جاءت امتداداً "عصرياً" لكبار الملاكين وتابعاً مخلصاً للسوق الرأسمالي العالمي عبر تطورها إلى بورجوازية كومبرادورية، بالإضافة إلى ذلك فإن الأنماط الرأسمالية في بلدان العالم الثالث "تنبت" ويقدر كبير من الأشكال الاقتصادية لما قبل الرأسمالية"¹¹.

كما أن "المجتمع المتعدد الأنماط يُؤدّد قوانين أخرى لتطور النمط السلعي الصغير أو النمط الرأسمالي الصغير، فبسبب تأثير الاقتصاد الرأسمالي العالمي تجري داخل بلدان العالم الثالث دون انقطاع عملية إعادة طحن للعلاقات الإنتاجية ما قبل الرأسمالية"¹².

إن استخدامنا لمصطلح "طبقة" سواء في الحديث عن العمال أو البرجوازية بأنواعها، هو استخدام مجازي، حيث لا وجود لطبقات محددة بالمعنى الوجودي الذاتي في بلادنا، الذي يعبر عن مصالح ورؤى ومواقف أيديولوجية محددة، بحيث ينطبق عليها تعبير ماركس بأنها طبقة في ذاتها لا طبقة لذاتها، فطالما تعيش آلاف العائلات عند خط الفقر أو دونه في ظروف اقتصادية واجتماعية تسودها كل أشكال المعاناة والحرمان، وطالما بقي التخلف أو النمط القديم مسيطراً، ولا تتوفر لهم الأطر السياسية والنقابية المعبرة عن حقوقهم، أو مقومات التجانس الفكري والسياسي أو الوعي المشترك بالظلم الواقع عليهم، فهم لا يشكلون طبقة بأي حال من الأحوال.

والواقع أنه يجب أن لا نستنتج من الدور الرئيسي للموقع الاقتصادي، أن هذا الموقع يكفي لتحديد الطبقات الاجتماعية. صحيح أن للعامل الاقتصادي الدور الحاسم في نمط معين من الإنتاج وفي التشكل الاجتماعي، ولكن العامل السياسي والوعي بالمعاناة المشتركة، كشعور جماعي، إلى جانب عوامل ثقافية واجتماعية أخرى في إطار البنية الفوقية لها دور بالغ الأهمية، إذ أن الطبقات الاجتماعية تنطوي على ممارسات طبقية أو صراع طبقي، ولا تتبدى إلا في هذا الصراع والتناقض، وهو مضمون ما زال خافتاً في مجتمعنا بحكم عوامل التناقض الرئيسي مع العدو، وعوامل التخلف الاجتماعي والاقتصادي، في سياق استمرار علاقة التبعية والحصار، علاوة على الصراع والانقسام الداخلي، وهي كلها عوامل ساهمت في عدم إنضاج الطرف الذاتي للتبلور الطبقي في بلادنا، وفي هذا السياق يمكننا الاجتهاد في تحديد مكونات البنية الطبقيّة للمجتمع الفلسطيني في المدينة أو الحضر كما يلي:

(أ) الرأسمالية المحلية في القطاع الخاص بكل تفرعاته وأنشطته الاقتصادية .

(ب) البيروقراطية المبرجزة ، التي تقوم باستغلال علاقاتها وتحالفاتها مع المواقع الطبقيّة الأخرى من رأسمالية المدن أو أثرياء الريف (في الصناعة والزراعة والتجارة والمقاولات ... الخ).

(ت) "الطبقة" أو الفئات الوسطى أو البورجوازية الصغيرة في المدينة والريف في القطاعين العام والخاص والحرف والورش والمحلات الصغيرة.

(ث) العمال الاجراء، والعاطلين عن العمل.

بورجوازية الكومبرادور¹³:

هذه الشريحة من البورجوازية الكبيرة بدأت بالتواجد والانتعاش في بداية الخمسينيات بشكل هجين أو مصطنع، إنها بورجوازية بلا تاريخ وبلا مقدمات، ذات طابع تجاري كومبرادوري محض، نشأت بموجب عدد من التشريعات والقوانين الصادرة عن الإدارة المصرية التي جعلت من القطاع مركزاً تجارياً حراً مفتوحاً على مصراعيه لاستيراد كافة السلع والمنسوجات الأوروبية والأمريكية واليابانية ذات الطابع الكمالي الباذخ، ويبدو أن الهدف من ذلك ترويض كافة العناصر الوطنية السابقة من كبار الملاكين أو البورجوازيين الجدد الذين كانوا في السابق واجهة هشة قادت الحركة الوطنية إبان نكبة عام 1948 وفق منظورها ومصالحها الطبقية، وجاء هذا الانفتاح الاقتصادي ليلغي نهائياً أي تطلع من رموز هذه الطبقة نحو ممارسة أي دور وطني لا ينسجم مع ما تخطط له الإدارة المصرية.

لقد جاءت النواة الأولى لهذه البورجوازية التجارية من رحم النمط القديم الشبه إقطاعي، ودون أي مساس بامتيازاته أو ارسنقراطيته الزائفة بل لحساب تطوير تلك الامتيازات والمظاهر الأرسنقراطية. ومع الكم الهائل من الربح المتحقق لهذه الطبقة، كان لابد من توالد كم هائل من الفساد والرشوة وتخريب نفوس كبار وصغار الموظفين وتحويلهم إلى أدوات طيعة لا هم لهم سوى إطاعة أوامر السيد الجديد.

”البورجوازية الصناعية“:

هذه الشريحة ولدت أيضاً من رحم كبار الملاكين ومع تطور حجم الاستيراد والتصدير في القطاع في بداية الستينيات حيث بدأت بعض عناصر بورجوازية الكومبرادور بإنشاء عدد من المصانع لإنتاج سلع قاموا باستيراد كل مقوماتها، من العلب المطبوعة أو العبوات الزجاجية أو المواد الأساسية، من الخارج، وبالتالي فإن هذه الشريحة من البورجوازية هي امتداد عضوي للكومبرادور لا أكثر.

البورجوازية الصغيرة :

قضية البرجوازية الصغيرة هي قضية تتناسب أو ترتبط بالملكية الصغيرة ، فالبرجوازي الصغير صاحب ملكية (حرفة أو ورشة أو منشأة مزرعة صغيرة) لكنه يعمل بنفسه، وهو موجود في بلادنا بشكل رئيسي في مجال الخدمات والتجارة والزراعة، وبالتالي فهو مالك وشغل ، رب عمل وعامل ، مهني صغير ، موظف أو ضابط أو طبيب أو محامي أو مهندس ، طالب جامعي أو مثقف... الخ، ولذلك فإن التردد ، أو الموقف التوفيقى والحلول الوسط والتقلب وعدم الاستقرار والتذبذب والانتهازية والتطرف أو الاندفاع السريع ، والهبوط أو التراجع السريع أيضاً، والتسويات والمواقف اللامبدئية من اهم مواصفات البرجوازي الصغير ، حسب الظرف الزماني وحسب المكان والعلاقات المحيطة به ، فهو مسلم متعصب في ظروف معينة ، وهو يساري متطرف في ظرف آخر ، أو هو توفيقى وسطي انتهازي أو سريع الاستسلام والهروب من الواقع، حيث أن عدداً كبيراً

من هؤلاء لم يتحمل قسوة أو مرارة هذه الظروف وانسداد الأفاق السياسية وتفاقم الأوضاع الاجتماعية مما جعلهم يشعرون بحالة من الإغتراب. ظهرت بصورة واضحة في تلك المرحلة - وما زالت - قيم اللامبالاة واليأس أو النفاق وتمجيد المصالح الشخصية والبحث عن أي مصدر للكسب السريع، أو مغادرة بعضهم إلى الهجرة للخارج هروباً من الواقع الذي لم يعد قادراً على احتماله!

إن قضية البرجوازية الصغيرة هي قضية الحرفيين وصغار المنتجين وصغار الموظفين والفلاحين والمهنيين بمختلف أنواعهم ، والطلاب الجامعيين والمتقنين عموماً ، وكل هذا الكم الواسع من الناس يشكلون هذه الطبقة ، أكثر الطبقات عدداً في بلادنا وأوسعها نفوذاً وأثراً، فمنها -على الأغلب الأعم - تتشكل بنية جميع الأحزاب اليمينية الدينية السلفية الرجعية ، والمستنيرة ، والأحزاب الوطنية الوسطية المهادنة للسلطة أو النظام، والأحزاب الوطنية والقومية الديمقراطية، والأحزاب والحركات اليسارية.

في هذا الجانب أشير إلى أن هذا الوجود والانتشار الواسع لهذا الحزب اليميني الديني أو الوسطي السلطوي لا يعود إلى وعي البرجوازية الصغيرة وقرارها الالتحاق بهذا التيار الديني أو ذاك، المسألة ليست كذلك ، إذ أن الظروف الموضوعية ، ظروف الهزيمة وتفاقم أوضاع التطور الاجتماعي الداخلي المشوه بكل مظاهره التراثية الغيبية وتخلف العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، والتراجع الملحوظ في بنية ودور فصائل وأحزاب اليسار والحركات الوطنية ، في مناخات تزايدت فيها الهيمنة والسيطرة غير المسبوقتين للتحالف الصهيوني الإمبريالي، وكل هذه العوامل عززت من تراجع الدور الوطني والثوري في أوساط البرجوازية الصغيرة لحساب الانكفاء وعدم المبالاة أو الالتحاق في صفوف بعض الحركات الدينية والقومية واليسارية بدرجات أقل.

إن البرجوازية الصغيرة في قطاع غزة تضم ما لا يقل عن 70% من إجمالي عدد السكان، فهي تمثل كافة العاملين في الدوائر الحكومية والشرطة ووكالة غوث اللاجئين والمعلمين والأطباء والمحامين وصغار التجار والحرفيين وصغار الفلاحين الذين يملكون أقل من 20 دونماً بالإضافة إلى طلاب الجامعات.

ونستطيع التأكيد هنا بأن هذه الطبقة كانت - وما زالت - بمثابة الأم لكافة الأحزاب والفصائل الوطنية والقيادات الدينية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين ومن الاعتدال الشديد إلى التعصب الأعمى.

يعود ذلك إلى كونها لا تستند كطبقة إلى أي شكل من أشكال التجانس، لأنها لا تملك في الأصل قدرة ذاتية على خلق قاعدة مادية موحدة للإنتاج، فالموظفين في الدوائر الحكومية يقفون على أرضية القاعدة الاقتصادية للدولة أو النظام الحاكم، وموظفي وكالة الغوث لهم قاعدتهم الاقتصادية وعلاقاتهم المختلفة عن زملائهم في جهاز الحكومة، وأصحاب الملكيات الصغيرة من الفلاحين لهم قاعدتهم الاقتصادية الذاتية الخاصة بهم، يتطلعون دوماً إلى تطوير ملكيتهم وتوسيعها وفي نفس الوقت يشعرون دوماً بالخوف من المستقبل، وبالتالي فإنهم يتأرجحون في ممارساتهم بين عقلية المالك والفلاح الأجير حسب الظروف، وينطبق ذلك على أصحاب الحرف الصغيرة في القطاع الذين يتطلعون بعين واحدة إلى الأعلى أو الطموح بينما تنظر العين الثانية إلى واقع الكادحين والعمال خوفاً من الانسداد أو الانجرار نحوهم، إن هذه الطبقة تتميز بوعيها العفوي لذاتها وسعيها إلى فرض وجودها بأي شكل من الأشكال، من هنا يمكن تفسير نشوء كافة الأحزاب الوطنية والتقدمية والجمعيات

والتيارات الدينية من أصول بوجوازية صغيرة ليس فقط في قطاع غزة وإنما قد ينطبق هذا الأمر على كافة بلداننا العربية وغيرها من بلدان العالم الثالث.

وفي هذا السياق أشير إلى أن "تمازج العوامل المتناقضة الداخلية والخارجية، يؤدي إلى التعدد الفئوي غير المؤلف للبوجوازية الصغيرة وإلى تعدد طوائفه"¹⁴ إضافة إلى ذلك فإنه "يكاد من المستحيل فصل أو عزل أيديولوجية البوجوازية الصغيرة عن الدين و التدين. وبما أن أشكال ومسوحات الدين كثيرة، لذا فالبوجوازي الصغير في كل بلد هو إما مسلم أو بوذي أو مسيحي، كما أنه ليس مسيحياً فحسب بل كاثوليكي أو أرثوذكسي وهو إضافة إلى ذلك العمود الفقري الأساسي للهرطقات والأشباع الدينية التي لا تحصى، وكل هذه الفوضى الدينية ظاهرياً تتفق تماماً مع جوهر البوجوازية الصغيرة الموجودة والمشتتة في أوجه متعددة"¹⁵.

تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية

وأجواء ما قبل حزيران 67

طوال الفترة الممتدة بين عامي 1957-1964 كان الركود النسبي مخيماً على الأحوال السياسية للقطاع ، بسبب ممارسات الإدارة المصرية العسكرية وأنظمتها التي لم تسمح بالترخيص رسمياً للأحزاب والحركات السياسية في قطاع غزة ، ما عدا حركة القوميين العرب التي استطاعت العمل بصورة شبه علنية، بحكم توافق شعاراتها وموالاتها للنظام الناصري آنذاك ، أما بالنسبة للشيوخيين والإخوان المسلمين والبعثيين، فقد فرضت عليهم الإدارة المصرية أشكالاً عديدة من الحظر والملاحقة والاعتقالات طوال هذه المرحلة .

وفي هذا الجانب ، أشير أيضاً إلى أن الإدارة المصرية فرضت حظراً على العمل النقابي ، حيث ظل قطاع غزة محروماً من التنظيمات النقابية، العمالية والمهنية والفلاحين والمرأة والشباب.. إلخ حتى عام 1965 (ماعدًا نقابة المعلمين في وكالة الغوث التي تأسست عام 1954) عند تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ، وبداية تأسيس بعض النقابات في إطار اتحاد عمال فلسطين .

وقد عملت الإدارة المصرية آنذاك ، على كسر حالة الركود السياسي ، استجابة للمشاعر الوطنية لدى أبناء قطاع غزة ، حيث قامت بتشكيل المجلس التشريعي بتاريخ 14/3/1958 ، ثم أعلنت تأسيس الاتحاد القومي¹⁶ في ديسمبر 1960 عبر انتخابات شكلية جرت في يناير 1961 فاز فيها عدد من أبناء العائلات ، وعدد من الشخصيات الوطنية المحسوبة على النظام المصري ، وتم تعيين أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي برئاسة المرحوم منير الرئيس ، وفي نفس الفترة تم تأسيس "الاتحاد القومي الفلسطيني" في سوريا، لكن حكومة الجمهورية العربية المتحدة "رفضت إقامة وحدة بين الاتحاديين ، ومع ذلك طالب الاتحاد القومي الفلسطيني في سوريا - الذي سيطر عليه القوميون العرب- في مذكره رفعها إلى الجامعة العربية ، بتعبئة جميع الفلسطينيين في جيش موحد ، إلا أن عبد الحميد السراج ، نائب رئيس الجمهورية عارض الفكرة ، وفي تشرين أول 1961 وجه مازن النقيب -رئيس الاتحاد القومي الفلسطيني في سوريا - نداءً إلى الدول العربية كي تقيم كياناً فلسطينياً تنفيذياً لقرارات الجامعة العربية¹⁷ ولم تتم الاستجابة لكل هذه المطالب ، حيث بات كل من الاتحاد القومي الفلسطيني في سوريا وفي غزة شكلياً دون أي نشاط سياسي أو وطني، وسرعان ما تم حل الاتحاد القومي بقرار من الحاكم العام لقطاع غزة رقم (5) بتاريخ 7 / فبراير / 1965¹⁸ .

وبالتالي ، ظلت حالة الركود السياسي هي المظهر الرئيسي السائد في قطاع غزة في تلك المرحلة ، ما عدا الاحتفالات الرسمية السنوية بمناسبة خروج المحتلين الإسرائيليين في 7 مارس/آذار وعودة الإدارة المصرية للقطاع في 14 مارس/آذار، والثورة المصرية في 23 يوليو، وذكرى وعد بلفور في 2 نوفمبر، بالإضافة إلى وسائل الإعلام خاصة إذاعة صوت العرب التي كانت تنقل باستمرار الخطابات السياسية للزعيم الراحل جمال عبد الناصر، في هذه المناسبات والأجواء السياسية كانت مشاركة الجماهير العفوية الفعيرة قوية ومتميزة ، وقد تعززت هذه الروح العفوية الصادقة بصدور قانون التجنيد في مارس (1965) وإقبال جموع الفقراء للالتحاق بالجيش الفلسطيني من أجل الخلاص الاجتماعي والتحرير والعودة إلى الوطن.

هذه الحالة الجماهيرية تصاعدت إلى أعلى مستوياتها مع ولادة منظمة التحرير الفلسطينية التي وجدت في القطاع متنفسها ومكانها الطبيعي في الوقت الذي أغلقت في وجهها كل الأبواب المؤدية إلى الفلسطينيين في أماكن تواجدهم في البلاد العربية.

ولأول مرة جرت الانتخابات الشعبية عام 1966 في القطاع لانتخاب قيادة وأعضاء التنظيم الشعبي الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، واختفى الركود السياسي في جميع الأوساط، وقامت الأحزاب السياسية الوطنية بدور بارز في هذا المجال خاصة حركة القوميين العرب التي فازت¹⁹ بحوالي 35% من المقاعد في لجان الأحياء المنتخبة لعضوية التنظيم الشعبي، و كذلك الشيوعيين الذين دبت فيهم الروح من جديد وتنافسوا خلافاتهم وشاركوا بزخم واضح في هذه الانتخابات، رغم قلة عددهم من جهة ورغم الحملة المعادية الموجهة ضدهم من أجهزة الأمن من جهة ثانية ، واستطاعوا الفوز بحوالي 10% من المقاعد في لجان الأحياء الشعبية، أما حركة الإخوان المسلمين ، فلم يشارك أو ينجح في هذه الانتخابات أي من عناصر الإخوان المسلمين الذين لم يكن لهم أي دور سياسي ملحوظ في هذه المرحلة.

ومن الجدير بالذكر هنا أن عناصر حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) بدعوا نشاطهم السري المعروف لأطراف الحركة الوطنية منذ نهاية عام 1964 في القطاع، وشاركوا في انتخابات التنظيم الشعبي الفلسطيني واستطاعوا الحصول على حوالي 20% من المقاعد، في حين حصل المستقلين من الموالين للنظام المصري إلى جانب المرشحين من أبناء العائلات والعشائر والمخاتير على حوالي 35% من المقاعد .

هذا وقد تم عقد المؤتمر العام للتنظيم الشعبي المنتخب ، حيث قام بانتخاب هيئة التنفيذية أو "مكتب القطر" وعدد أعضائه أحد عشر عضواً، وتنافست على عضوية هذا المكتب قائمتان : قائمة حركة القوميين العرب وحلفائهم ، وقائمة د.حيدر عبد الشافي المدعومة من الحزب الشيوعي الفلسطيني وحصلت كل قائمة على (5) مقاعد وكان الحادي عشر (د.ياسين الأسطل) مستقلاً، وتنافس د.حيدر مع محمد شعبان أيوب من حركة القوميين العرب على أمانة سر / رئاسة المكتب ، فحصل د.حيدر على ستة أصوات ومحمد أيوب على خمسة²⁰.

ظل هذا النشاط السياسي سائداً بقوة حتى إعلان عبد الناصر لحالة الطوارئ في اليوم الأول من مايو/أيار عام 1967 ، وصدور أوامر بتوزيع السلاح على كل قادر من المدنيين في القرى والمخيمات والمدن وفتح باب التطوع في الجيش، وكانت المفاجأة أن عشرات الآلاف من العمال والفلاحين والفقراء والطلاب وبعض الموظفين والمعلمين تقدموا للصفوف للتطوع والقتال في المعركة المقبلة ، بناءً على قناعة لدى الناس بأنها ستكون معركة فاصلة سيكون "النصر" نتيجتها الحاسمة!!.

تلك هي أجواء الوضع السياسي للجماهير في قطاع غزة التي آمنت بعبد الناصر وبجيئته الوطني بكل عفويتها وصدقها، وقدمت كل ما لديها من إمكانيات في هذه المعركة من معدات وسيارات نقل ومواد بناء، وحفرت بسواعدها كل الخنادق على طول "الحدود الإسرائيلية الفلسطينية"، علاوة على ما قدمته من أبنائها لهذه المعركة، لكن الواقع الحقيقي للبنية البيروقراطية العفنة المدنية والعسكرية، في مصر كانت نقيضاً لعبد

الناصر نفسه بقدر ما كانت نقيضاً لعفوية جماهيرنا وتوجه وسائل الإعلام وإذاعة صوت العرب، وبدأت المعركة في صباح يوم الاثنين الخامس من حزيران (1967) وكانت الهزيمة التي نعيشها إلى يومنا هذا.

الأوضاع السياسية والاجتماعية في ظل الاحتلال :

في الوقت الذي خيم الظلام فيه على عالمنا العربي، قام أبناء شعبنا الفلسطيني من الفقراء والكادحين في قطاع غزة بإضاءة أول شموع المقاومة المسلحة فوق أرضنا الفلسطينية، ومنذ الأسبوع الأول للهزيمة، وخلال فترة السماح للمواطنين بالتجول، بدأ عناصر حركة القوميين العرب بالاتصال ببعضهم البعض لتنظيم الصفوف تحضيراً للمرحلة الجديدة، رغم انسحاب وتراجع العديد من شباب الحركة عن الالتحاق في صفوفها بعد أن أصابهم اليأس واستسلموا للهزيمة.

ومع نهاية شهر حزيران (1967)، بدأت قيادة الحركة في القطاع بإعادة تشكيل المراتب والهيئات التنظيمية في كل المناطق من رفح إلى جباليا وبيت لاهيا مروراً بالمخيمات الوسطى ومدينة غزة ومخيم الشاطئ، حيث وافق حوالي ثلاثمائة عضو العودة إلى التنظيم في ظروف الاحتلال من أصل ما يقارب (800)²¹ عضو، مجموع أعضاء الحركة حتى 4 حزيران/1967. وفي أول شهر آب /أغسطس (1967) قامت قيادة الحركة بتشكيل طلائع المقاومة الشعبية، وأصدرت العدد الأول من جريدة "الجماهير" ناطقة باسم الطلائع، وظلت تصدر كل أسبوعين حتى نهاية أكتوبر** (1968).

أما بالنسبة لمحاولات تأسيس الجبهة الوطنية²² في قطاع غزة، فمنذ نهاية حزيران وأوائل تموز (1967) لم تنجح محاولات قيادة الحركة في تأسيس الجبهة الوطنية، رغم الحوارات التي أجرتها مع الرفاق الشيوعيين في قطاع غزة، حيث ظل كل منهما متشبهاً برؤيته ومواقفه، الأمر الذي دفع قيادة الحركة إلى تشكيل "طلائع المقاومة الشعبية" كإطار جبهوي بقيادة حركة القوميين العرب في القطاع، ضم في صفوفه عدد من الوطنيين المستقلين من أبرزهم المرحومان منير الريس و فاروق الحسيني وبعض ضباط جيش التحرير الفلسطيني من أبرزهم فايز الترك، كما تقرر إعادة ترتيب التنظيم، والبدء بتأسيس الجهاز العسكري، والعمل على ضم عناصر جديدة، وجمع أكبر كمية من الأسلحة، ووقع في أيديهم ختم حاكم غزة، فبدأوا في أول تموز (1967) بإصدار بطاقات هوية مزورة*** للضباط والجنود المصريين وللفدائيين الفلسطينيين من أبناء قطاع غزة الذين عملوا ضمن "الكتيبة 141" التي أسسها ضابط المخابرات المصرية الشهيد مصطفى حافظ عام 1955، ومارست مئات العمليات الفدائية المميزة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948.

وفي بداية تشرين الأول / أكتوبر (1967 م) قامت حركة القوميين العرب في قطاع غزة بتشكيل الجهاز العسكري²³ لطلائع المقاومة الشعبية، معلنة بداية العمل الكفاحي المسلح، وقد تولى مسئوليته العضو القيادي في الحركة الملازم أول عمر خليل عمر والملازم أول رمضان سليمان داود وناصر ثابت، وتشكلت نواته آنذاك من (73) عضواً، وقد برز نشاط الطلائع في قطاع غزة في تلك المرحلة، على أكثر من صعيد، سواء في النضال عبر العمل السياسي والجماهيري أو عبر العمل العسكري، فقد التحق في صفوفها مئات من العمال والطلاب وصغار الموظفين والمهنيين والمدرسين والأطباء إلى جانب عدد غير قليل من جنود

وضباط جيش التحرير الفلسطيني الذين لم يغادروا القطاع على أثر هزيمة حزيران ، بحيث ارتفعت العضوية التنظيمية في حركة القوميين العرب والطلائع في تلك المرحلة إلى ما يقرب من 200 عضو استطاعوا تكريس وجود الحركة والطلائع ودورهما النضالي وشرح أهدافهما عبر البيانات والمنشورات السرية وجريدة "الجماهير" ، جنباً إلى جنب مع العمل العسكري لشباب الحركة ، الذين قاموا بالعديد من العمليات النوعية من زرع الألغام ونصب الكمائن للدوريات العسكرية والهجوم على مقر الحاكم العسكري ، الأمر الذي اعطى لحركة القوميين العرب تمايزاً خاصاً عبر اتساع عملياتها وكثافتها وبنوعية الأهداف المختارة ببسالة منقطعة النظير في رقعة جغرافية ضيقة.

وفي 25 كانون الثاني / يناير (1968 م) اعتقل مسئول الجهاز العسكري لطلائع المقاومة الشعبية في القطاع، الذي كان بحوزته قوائم بأسماء الأعضاء ، مما أدى إلى اعتقال (67) عضواً من أصل (73) عضو مجموع أعضاء الجهاز العسكري آنذاك.

وعلى أثر ضرب الجهاز العسكري، فإن "طلائع المقاومة الشعبية" سرعان ما أعلنت عن نفسها باعتبارها فرعاً للجبهة الشعبية، التي تشكلت في ديسمبر 1967 من حركة القوميين العرب - شباب الثأر، "أبطال العودة" و "جبهة التحرير الفلسطينية - أحمد جبريل".

وفي نفس الوقت قام الشيوعيون الفلسطينيون بتوحيد صفوفهم من جديد وتأجيل كافة خلافاتهم الداخلية حيث أسسوا في آب (1967) "الجبهة الوطنية المتحدة" بالتحالف مع مجموعة صغيرة من البعثيين ومجموعة أخرى مشابهة من جبهة تحرير فلسطين (ج.ت.ف) وأصدرت الجبهة جريدتها الأسبوعية "المقاومة".

أما بالنسبة لجيش التحرير الفلسطيني وقيادة م.ت.ف ، فقد قاموا عبر عدد من ضباط صف وجنود جيش التحرير الفلسطيني بتأسيس خلاياهم السرية العسكرية تحت اسم "قوات التحرير الشعبية".

كما بدأت حركة فتح نشاطها العسكري منذ أوائل أكتوبر (1967) ، وفي هذا الجانب أشير إلى روح التعاون في المجال العسكري بين حركة فتح وطلائع المقاومة الشعبية وقوات التحرير الشعبية .

ورغم أن كافة القوى والفصائل الوطنية لم تتفق على تأسيس جبهة وطنية تضمهم جميعاً، إلا أن ذلك لم يشكل عائقاً أمام العلاقات الأخوية بين الجميع عبر التعاون الكامل في كثير من المجالات العسكرية والسياسية والاجتماعية، إنها الروح الفلسطينية الواحدة التي لم تعرف الانقسام أو الفئوية طوال الأعوام الثلاثة الأولى للاحتلال، لأن مقاومة المحتل كانت الهدف الوحيد ولا مصلحة لأحد سوى هذا الهدف، وللأسف فإن تطور أوضاع الفصائل فيما بعد وبروز المصالح الشخصية والامتيازات ومظاهر البذخ والفساد البيروقراطي على حساب الهدف الكبير دفع بنا جميعاً نحو الخراب الذي نعيشه اليوم.

ومن الجدير بالتسجيل هنا أن المقاومة الوطنية المسلحة في قطاع غزة طوال الفترة من حزيران (1967) وحتى عام (1972) ، استطاعت أن تفرض نفسها عبر المناضلين من أبناء العمال والفلاحين وصغار الموظفين الفقراء والكادحين ، كإطار عبّر بكل صدق عن مشاعر الجماهير واستحوذ على احترامها ومساندتها إلى أبعد الحدود، في الوقت الذي لم تستطع القوى التقليدية -التي هادنت الاحتلال- من أشباه الإقطاعيين وكبار التجار الوسطاء ووجهاء العشائر أن تعلن عن نفسها أو تطل برأسها في شوارع القطاع، وفقدت نفوذها

واحترامها لحساب فصائل المقاومة والشرائح الاجتماعية الفقيرة التي تقدمت الصفوف في مواجهة الاحتلال، فيما ظلت القوى الكومبرادورية وكبار الملاك والقوى التقليدية صامتة مترقبة حتى كانت أحداث أيلول (1970) السوداء التي أدت إلى خروج المقاومة من الأردن في تموز (1971) وهبوط وتيرة المقاومة في الضفة والقطاع هبوطاً ملحوظاً، فبعد أن بلغ مجموع العمليات الفدائية في الأراضي المحتلة (1967) خلال العام (1970) نحو (2430) عملية هبطت إلى (755) عملية عام (1970) ، وإلى (433) عام (1972) ²⁴، وقد حظي قطاع غزة بأعلى نسبة من العمليات الفدائية في الأراضي المحتلة طوال الفترة منذ بداية الاحتلال حتى نهاية العام 1972 ، يؤكد على ذلك أن المحاكم الإسرائيلية في القطاع "أصدرت أحكامها في نحو سبعة آلاف قضية مقاومة، اتهم فيها زهاء عشرين ألف من سكان قطاع غزة" ²⁵ .

وفي هذا الجانب ، أشير إلى الدور النضالي المتميز للجبهة الشعبية في قطاع غزة بقيادة الرفيق محمد الأسود (جيفارا) الذي خرج من السجن في شهر تموز 1970 ، وبدأ بتشكيل المجموعات المقاتلة التي قامت بالعديد من العمليات الفدائية الجريئة بحيث باتت الجبهة الشعبية آنذاك رمزاً رئيسياً من رموز المقاومة المسلحة، وحازت على ثقة واحترام والتفاف الجماهير حولها، في مقابل محاولات جيش الاحتلال المتواصلة للقضاء على هذه الظاهرة الكفاحية ، التي قال عنها موشي ديان وزير الدفاع الإسرائيلي "إن الفدائين يحكمون غزة في الليل ونحن نحكمها في النهار" وفي يوم 1973/3/9 استطاع العدو الصهيوني اكتشاف مقر الرفيق محمد الأسود ورفيقه كامل العمص وعبد الهادي الحايك ، وبعد مواجهة مسلحة شرسة ضرب فيها الرفاق أروع الأمثلة في القتال والتحدي والمواجهة استشهدوا على أثرها لتبدأ بعد ذلك مرحلة أخرى من الهبوط في العمليات الفدائية داخل القطاع .

وبخروج المقاومة من الأردن تداعت القوى التقليدية (من العائلات المنتفذة والكومبرادور والمخاتير) في القطاع إلى تأسيس أول إطار "اجتماعي" لها في ظل الاحتلال تحت اسم "الهيئة الخيرية لقطاع غزة" برئاسة رشاد الشوا، وبدأت تعاونها مع الأردن منذ تأسيسها، وكان لهذا التعاون بعض الايجابيات الاجرائية خاصة فيما يتعلق بتسهيل سفر أبناء القطاع إلى الأردن لإنهاء العديد من معاملاتهم، لكن هدفه السياسي في مهادنة الاحتلال وتشجيع وتعزيز العلاقة مع النظام الملكي الرجعي في الأردن لم يكن خافياً عن الجميع.

ومع هبوط عمليات المقاومة التي "وصلت عام (1973) إلى (470) ، ثم عام (1974) هبطت إلى (375) عملية ، واستمرت في الهبوط عام (1975) حيث بلغت (370) عملية، وظل التراجع مستمراً طوال عام (1975) وما بعده بسبب الحرب الأهلية في لبنان ²⁶ من جهة وانشغال قيادة م.ت.ف بها إلى جانب حالة الهبوط السياسي الذي أصابها بعد إعلان اتفاق كامب ديفيد، حيث "تدنت العمليات الفدائية في الضفة الغربية والقطاع إلى (164) عملية عام (1977) ، وبقيت حالة الهبوط في العمل المسلح طوال عام (1978) ، (180) عملية، ووصلت عام (1981) إلى (140) عملية" ²⁷ ، ثم بعد حرب لبنان (1982) تراجعت العمل المسلح حتى بداية الانتفاضة في الضفة والقطاع نهاية عام (1987).

بدأت إسرائيل في التعامل مع رموز كبار التجار الوسطاء الذين حصلوا على العديد من الوكالات التجارية الإسرائيلية لتسويقها داخل القطاع، كما أدى انفتاح سوق العمالة الإسرائيلي إلى تصاعد دخول العمال الفلسطينيين من أبناء غزة والضفة إلى السوق الإسرائيلية وارتفاع عدد العاملين داخل "إسرائيل" من (5900) في بداية عام (1971) ليصل إلى (42000) عامل في نهاية عام (1984) وإلى (53100) عامل²⁸ عام (1988). ورغم ذلك فقد كانت البطالة منتشرة في عام (1985) بنسبة تزيد عن (35%) خاصة بين الجامعيين الذين وصل عدد العاطلين منهم إلى (3296) خريج بسبب السياسة الإسرائيلية التي استهدفت تدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني عموماً في الضفة والقطاع من جهة، ونتيجة عدم اهتمام (م.ت.ف) بتطوير الصناعات أو التجمعات الإنتاجية الاقتصادية الفاعلة، واكتفت بتقديم الدعم إلى عدد من رموز العشائر أو القوى التقليدية الرجعية لضمان تأييدها أو تحييدها، دون تطلع إلى تطور أوضاع جماهير المخيمات والمدن التي كانت وستظل الوجود الحقيقي لكل نضال ثوري فلسطيني، هذه الجماهير التي فجعت بما جرى في لبنان عام (1982) وما جرى من تشتت لأبنائها من كوادر (م.ت.ف) في المنافي العربية، وعندها عاودت من جديد نشاطها الثوري عبر عمليات فدائية منظمة وعفوية في قطاع غزة ليرتفع الرسم البياني إلى نسبة (24%) من إجمالي العمليات في الأرض المحتلة ويستمر التصاعد في عامي (1986 و 1987) لتبدأ انتفاضة الشعب كله في 1987/12/8 من جباليا البطلة لتنتشر كالنار في الهشيم في كل أنحاء القطاع والضفة الفلسطينية، معلنة إدراك شعبنا الفلسطيني لوجوده المهدد بالزوال ووقفته الواحدة للتصدي ولمساندة المشروع الوطني الذي جسده آنذاك م.ت.ف في آن واحد.

هذه الانتفاضة التي أعطت عمراً جديداً لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد أن كاد الإحباط أن يفتك بها من جراء المؤامرات الصهيونية والأمريكية والعربية في آن واحد.

وبفضل الانتفاضة وصلت العلاقة بين الأرض والشعب والمنظمة في ترابطها التاريخي إلى الذروة عام (1988) بإعلان الاستقلال، الذي جاء منسجماً تماماً مع تطلعات شعبنا وانتفاضته في الداخل من جهة، ومتوازناً بكل وضوح مع متطلبات الشرعية الدولية من جهة ثانية، إلا أن الترتيبات والخطوات السياسية اللاحقة التي جرت على الصعيد العملي بعد ذلك أسهمت في اختلال التوازن أو الانسجام بين قرار الشرعية الفلسطينية الواضح في جوهره وبين تلك الممارسات السياسية التوفيقية التي لجأت إليها قيادة (م.ت.ف) في محاولة منها للتكيف مع الضغوط الأمريكية والإسرائيلية والأوروبية والعربية الرسمية.

وجاءت مرحلة مدريد التي تميزت بإصرار دولة العدو الإسرائيلي في المطلق على الثوابت الأيديولوجية الصهيونية في مقابل حالة تقرب من الإحباط والتمزق في الصفوف الفلسطينية، بدءاً من الرموز القيادية في كافة الفصائل القابلة والمعارضة وصولاً إلى جماهيرنا العفوية في الداخل والشتات، لدرجة بات من الضروري إشعال الضوء الأحمر في وجه الجميع .

ومع بداية المفاوضات العنيفة في واشنطن أصر رئيس الوفد الفلسطيني ، الراحل د. حيدر عبد الشافي ، على طرح وجهة نظر سياسية التزمت عموماً بالتوجيهات والثوابت الوطنية مثل:

1- عودة كافة المبعدين الفلسطينيين والتزام الإسرائيليين بالتوقف عن هذه السياسة.

- 2- الالتزام الإسرائيلي بالانسحاب وفق قراري (242) (338) وإنهاء الاستيطان.
- 3- حق العودة للفلسطينيين وفق قراري (227/194).
- 4- حق السيادة الفلسطينية على الأرض والمياه والموارد الفلسطينية عبر سلطة تشريعية وتنفيذية خلال الفترة الانتقالية وما بعدها.
- 5- القدس الشريف عاصمتنا.
- 6- تطبيق ميثاق جنيف لسنة (1949) والإفراج عن كافة المعتقلين الفلسطينيين.
- 7- الالتزام بتوفير الضمانات والحماية الدولية الواضحة التي تكفل أن تكون المرحلة الانتقالية حالة مؤقتة تخضع للإشراف الدولي والحماية الدولية والتنسيق مع القيادة الوطنية الفلسطينية في الداخل.
- 8- أن تتولى (م.ت.ف) رسمياً وفعالاً التفاوض باسم شعبنا الفلسطيني وفق الشروط أعلاه وأن لا تستجيب لأيّة ضغوط تسعى إلى إشراكها في حلول وسطية أو أوهاام كاذبة لن تؤدي إلا لتدمير كيان (م.ت.ف) نفسها.

إلا أن القيادة المتنفذة في م.ت.ف لم تلتزم تماماً بهذه الشروط ، بل إنها استاءت من اصرار رئيس الوفد الفلسطيني في مفاوضات واشنطن، الراحل د.حيدر، عبد الشافي وتمسكه بثوابت الاجماع الفلسطيني ، ومن ثم قررت هذه القيادة برئاسة الراحل ياسر عرفات البدء بعملية تفاوضية سرية مع مندوبي العدو الإسرائيلي في مدينة استوكهولم في السويد ، حيث تم التوصل إلى ما يسمى بـ"إعلان المبادئ في أوسلو" بتاريخ (13 أيلول/1993) الذي شكل من الناحية الموضوعية كارثة سياسية ووطنية ، ليبدأ شعبنا الفلسطيني مرحلة جديدة من المعاناة والنضال السياسي والاجتماعي في مجابهة حالة الهبوط والتراجع التي ترافقت مع انشاء "سلطة الحكم الإداري الذاتي الفلسطيني المحدود" .

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

في مرحلة الانتفاضة وحتى بداية 1993

التركيبة السكانية في قطاع غزة :

لعل أبرز التغيرات التي طرأت على الضفة الغربية وقطاع غزة ، هي تلك التغيرات المرتبطة بتركيبها السكانية والاجتماعية ، نتيجة اخضاعها لسلسلة من الإجراءات والقوانين والممارسات، التي فرضها المحتل، والتي تحكمت في مسارها العملية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيهما، وضمن معطيات الشروط الإسرائيلية ، وعليه ، فإن خضوع المنطقتين للاحتلال الإسرائيلي كان له انعكاساته ، الفورية منها واللاحقة ، وعلى مختلف المجالات ، والمتعلقة بالتركيبة السكانية، وسوق العمل، وأنماط التشغيل ، والأوضاع الصحية ، والخدمات التعليمية ، وبشكل أكثر تحديداً ، انعكست على مستوى توزيع الدخل في الضفة والقطاع ، نظراً لما أحدثته الاحتلال من انهيار في البنى الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية²⁹ .

يقول ماركس : "عندما نتفحص بلداً معيناً من زاوية الاقتصاد السياسي، نبدأ بدراسة سكانه، وانقسام هؤلاء السكان إلى طبقات، وتوزعهم في المدن والريف ، فالسكان هم الأساس ومادة العمل الاجتماعي الإنتاجي برمته، مع ذلك، إذا تفحصنا هذه الطريقة عن كثب، فالسكان هم فكرة مجردة إذا أهملنا مثلاً الطبقات التي يتكونون منها، وهذه الطبقات هي بدورها كلمة جوفاء إذا تجاهلنا العناصر التي تتركز إليها، مثل العمل المأجور والرأسمال...الخ" .

إن المدخل الطبيعي لدراسة أي مجتمع من المجتمعات هو النظر في مرآة " الحالة السكانية " ، فالبعد السكاني يختص بكل ما يؤثر في قدرة أفراد المجتمع على التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من زاوية البشر أنفسهم من النواحي الكمية والنوعية والتركيب السكاني الذي يشمل التكوين الداخلي أو العلاقات النسبية فيما بينهم من زوايا التقسيم النوعي، والتوزيع العمري، والتوزيع المكاني أو الجغرافي" ، وهي عناصر أو أبعاد تشكل في مجموعها " الدائرة السكانية" التي تتداخل مع بقية الدوائر الاجتماعية وتصب جميعها في بوتقة واحدة هي ذلك المجتمع نفسه، لكن أهمية الحالة السكانية تكمن في أنها أحد أهم المؤشرات التي تكشف بوضوح المشاكل الرئيسية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مجتمعنا³⁰ .

بلغ مجموع أبناء شعبنا الفلسطيني عشية الانتفاضة الأولى 1987/12/9 وبداية عام 1988 حوالي (633)³¹ ألف نسمة موزعين على أربعة عشر تجمعاً سكنياً ما بين مدينة وقرية، إضافة إلى 8 مخيمات للاجئين، الذين يمثلون حوالي (70%) من مجموع سكان القطاع.

وقد طرأت تحولات على الخارطة الديمغرافية للقطاع تنطوي على خصائص تبرز ذلك التمايز الفلسطيني من الناحيتين القانونية والوطنية، وحسب التقديرات فإن (230) ألفاً من هؤلاء اللاجئين يقيمون خارج مخيمات القطاع الثمانية ، ولهذه الأرقام دلالات عميقة المغزى، فهي تعني أن عدد اللاجئين المقيمين في هذه المخيمات حوالي (200) ألف نسمة بينما يتوزع العدد الأكبر من اللاجئين على مختلف أنحاء القطاع إلى جانب أبنائه الأصليين إذا جاز التعبير، أي أن هنالك حجماً هائلاً من التوحد في العلاقات الاجتماعية بين السكان يصعب معه فرز اللاجئ عن المواطن، بل ويمكن إيجاد مئات الأمثلة التي توضح التشابه في الأحوال الاجتماعية المتدنية بين المواطنين واللاجئين دون أية فروق، إذ إن التوحد في البؤس والفقر والمعاناة هو أمر مشترك بين اللاجئين في المخيمات وبين المواطنين في الأحياء الشعبية مثل الشجاعة والزيتون والتفاح وفي رفح وخانيونس ناهيك عن الفقر المدقع في أوساط سكان القرى (بيت حانون وبيت لاهيا والنزلة وجباليا وخزاعة وعيسان وبنبي سهيلا)، هذا التشابه في المعاناة لم يعد يتيح إمكانية الفرز بين المواطن واللاجئ رغم صحة الحديث عن تمايز المخيم على صعيد بروز دوره الوطني وخصوصيته النضالية.

وفي عام 1993 بلغ عدد سكان قطاع غزة (748) ألف نسمة ، وبلغ حجم القوى العاملة آنذاك (148000) عامل موزعين على مختلف المهن منهم أكثر من (68) ألف عامل كانوا يعملون في "إسرائيل" عشية اندلاع الانتفاضة، أي إن حجم القوى العاملة يعتبر كبيراً بالنسبة إلى عدد السكان، كما تتميز القوى العاملة بارتفاع نسبة الفئات العمرية الشابة، وفي هذا السياق، فإن توزيع السكان في القطاع (1993) حسب السن كما يلي:

- من صفر - 14 سنة = 47.8%

- من 15 - 34 = 34.3%

- من 35 - فما فوق = 17.9%

إن الوضع العام للقوى العاملة في القطاع ، في تلك المرحلة، كان متميزاً من حيث تراجع نسبة البطالة بشكل ملحوظ خلال الأعوام 1983 ، حيث وصلت إلى أقل من واحد بالمئة وإلى حوالي (1%) عام (1984) ، و (1,2%) عام (1985) ، و (1,5%) عام (1986)، و (1,6%) عام (1987)، و (2,3%) عام (1988) حسب الجدول التالي :

نسب العاملين في المجالات الاقتصادية المختلفة

سنوات 1970 و 1980 و 1987 ³³

عام	مجموع العاملين من القطاع	زراعة	صناعة	بناء وتشبيد	تجارة ومطاعم وفنادق	نقل ومواصلات	خدمات اجتماعية	قطاعات أخرى

1970	58,700	32,7	11,8%	12,4%	16,2%	6%	15,3%	5,6%
1980	80,900	18,5	19,5%	23,1%	14%	6,6%	13%	5,3%
1987	100,200	18,3	18,1%	23,8%	15%	5,5%	12,7%	6,6%

نسبة العاطلين عن العمل في قطاع غزة من عام 1980 - 1988

العام	مجموع السكان 14 سنة فأكثر بالآلاف	القوة العاملة منهم بالآلاف	الذكور من القوة العاملة	العاطلين عن العمل بالآلاف	نسبة العاطلين من القوى العاملة بالمئة
1980	242,7	81,3	75,8	0,4	0,5
1983	261,6	85,8	80,7	0,5	0,6
1984	264,9	88	83,4	0,8	0,9
1985	278,8	92	78	1,1	1,2%
1986	286,6	95,6	91,4	1,4	1,5%
1987	282,6	101,7	97,4	1,6	1,6%
1988	291,9	101,2	97,6	2,4	2,3%

والجدير بالذكر أن ما يقارب من (46% - 50%) من مجموع العمال في قطاع غزة قد عملوا في السوق الإسرائيلي خلال تلك السنوات وما تلاها حتى عام (1993)، حيث بلغت مساهمة دخل هؤلاء العمال في الناتج الإجمالي لقطاع غزة نسبة (55%)³⁴.

وفي هذا السياق، "تلاحظ أن حوالي (97%) من العاملين في "إسرائيل" لم يكن لديهم بديل أو اقتصاد مساعد، زراعي مثلاً، أو صناعي أو خدماتي، علاوة على ارتفاع الأجور في السوق الإسرائيلي، الأمر الذي خلق نوعاً من الازدهار الاقتصادي الشكلي للطبقة العاملة بعيداً عن أي ارتباط تنموي حقيقي في الاقتصاد الفلسطيني، وهذا ما كان يهدف إليه الاحتلال الإسرائيلي من حيث ضرب التطور الاقتصادي عموماً، وقطاعي الصناعة والزراعة خصوصاً.

وفي هذا الجانب نشير إلى أن قيادة (م.ت.ف) لم تهتم بتحسين وتطوير القطاعات الإنتاجية خاصة قطاعي الصناعة والزراعة، إلى جانب ضعف الأجور وتراجع فرص العمل، وتزايد تفاقم الأوضاع الحياتية لفقراء القطاع، الأمر الذي دفعهم إلى العمل في السوق الإسرائيلي، وبالرغم من ذلك ظل عمالنا في الضفة والقطاع - كما كانوا دوماً - الوقود الحقيقي لحركة المقاومة الفلسطينية بعد عام (1967)، إذ قدموا أثناء الانتفاضة (1987-1990) (338) شهيداً وشهيدة وأكثر من (33) ألف جريح بلغ عدد المعتقلين في نفس الفترة (36) ألف معتقل³⁵.

توزيع الأراضي كما في عام 1993 :

إن أراضي قطاع غزة تنقسم إلى الأراضي التي يملكها الفلسطينيون والأراضي التي اغتصبتها سلطات الاحتلال بالإكراه والمصادرة، الأولى تنقسم إلى نوعين:

1. مناطق البناء أو السكن ومساحتها (50) ألف دونم.
 2. المناطق الزراعية والطرق ومساحتها (200) ألف دونم، منها (50) ألف دونم تقريباً تستحوذ عليها العائلات الشبه إقطاعية أو التقليدية والتي لا يتجاوز عددها (30) عائلة، بينما مساحة المخيمات الثمانية لا يتجاوز (5500) دونم. ولا شك أن هذا الوضع يفتقر إلى الكثير من التوازن ولا بد من السعي لإيجاد حل وطني عادل لهذه الإشكالية المعقدة في المستقبل.
- أما المساحة المتبقية والتي تبلغ (115) ألف دونم فهي أراضي كانت تحت سيطرة الاحتلال وتتوزع على النحو التالي: أراضي تتبع المستوطنات الصهيونية العشرين وتبلغ مساحتها (32.5) ألف دونم، (1900) دونم منها لمعسكرات الجيش الإسرائيلي، و(11.6) ألف دونم طرق للجيش والمستوطنات، و(58) ألف دونم مؤجرة لما يسمى بالمجلس الإقليمي، و(10) ألف دونم أحرش (المصدر هنا تقرير بنفستي).

من ناحية أخرى لا بد من الإشارة في هذا المجال إلى ممارسات الاحتلال الصهيوني فيما يتعلق بمسألة توزيع المياه في القطاع، وهي مرتبطة بالأرض وبالكثافة السكانية في آن واحد، فالاحتلال كان يخصص للمستوطنات في القطاع حوالي (50) مليون متر مكعب من الماء، بينما لا يتجاوز نصيب أبناء البلد الفلسطينيين (110) مليون متر مكعب، مع العلم أن عدد المستوطنين لا يتجاوز (4) آلاف نسمة، وهذا يعني بوضوح أن كل مستوطن صهيوني في القطاع كان يحصل يومياً على (27500) لتر من مياه غزة بينما تهبط حصة المواطن الفلسطيني مياهه إلى (386) لتراً فقط، للزراعة والاستعمال المنزلي وغير ذلك.

حول الوضع الطبقي (1967 - 1993) :

استناداً إلى التحليل الطبقي أو العلمي فإن أي مجتمع من المجتمعات لا بد أن يتكون من عدة طبقات، لكن ظروف القطاع وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية في ظل الاحتلال البغيض جعلت منه حالة اجتماعية متميزة (دون أن تنفي كما قلنا في السابق ملامح الوضع أو التقسيم الطبقي داخله)، فمثلاً كان لتدهور الأوضاع الزراعية بفعل الأوامر العسكرية الإسرائيلية التي تحول دون أي تطور حقيقي في هذا الجانب وكذلك بقاء مساحة الأراضي الزراعية ثابتة تقريباً منذ عام (1967) حتى بداية عام (1993) حوالي (200) ألف دونم) في مقابل النسبة العالية جداً من الزيادة السكانية، هذا الوضع لا نستطيع معه التأكيد على وجود طبقة من الفلاحين بالمعنى الكلاسيكي للطبقة، إذ أن هناك تداخلاً إلى حد كبير بين الفلاحين الأجراء والعمال وليس من السهل الفصل بينهما، هذا بالطبع لا ينفي الحديث عن عدد قليل من كبار الملاكين القدامى والجدد يتمتعون بامتيازات طبقية ضمن تحالفهم وتداخلهم في شبكة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية مع كبار التجار (الوسطاء أو السماسرة أو الكوميرادور) كما أسلفنا من قبل، بحيث يشكلون معاً "طبقة" متجانسة

المصالح نستطيع أن نطلق عليها "التحالف الطبقي للبورجوازية العليا الزراعية والتجارية" الذي يتطلع دوماً إلى المحافظة على مصالحه وأوضاعه المتميزة. ومن المعروف ان الزعامات التقليدية أو التاريخية في هذا التحالف قد ضعف دورها السياسي بعد إحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام (1967) .

أما الشرائح الفقيرة من العمال والفلاحين والكادحين ، فقد تعرضوا -وما زالوا - لأقصى أنواع الاضطهاد الطبقي الاجتماعي والوطني، لا فرق هنا بين لاجئ أو مواطن. ثم تأتي الطبقة البورجوازية الصغيرة لتشكل في معظم شرائحها (الميسورة أو العليا ، الوسطى ، الفقيرة) نسيجاً اجتماعياً متنوعاً ومتعددأ ليس على المستوى الاجتماعي فحسب، وإنما أيضاً على المستوى السياسي حيث توزعت شرائح البرجوازية الصغيرة على كافة الأحزاب والتيارات اليمينية والوطنية والقومية والأممية والدينية في غمار العمل الوطني عموماً، والانتفاضة التي عاشها أبناء شعبنا الفلسطيني في الضفة والقطاع ديسمبر 1987.

الخصائص التي ميزت قطاع غزة حتى عام 1993 :

1. بروز الهوية الوطنية الفلسطينية لأبناء القطاع، ليس بالمعنى الوطني أو الجغرافي فقط، بل وكذلك بالمعنى القانوني تاريخياً، إذ أن القطاع يعتبر في المحافل العربية الرسمية والدولية "الجزء الباقي من فلسطين"، وهو كذلك إلى يومنا هذا في كافة وثائق الجامعة العربية والأمم المتحدة، ولهذا العامل ايجابيات كثيرة، لكنه من جانب آخر ساهم في زيادة التعقيدات في وجه أبناء القطاع من قبل النظام العربي الرسمي عموماً، فالشعور بالأغتراب، والحرمان من الإقامة والعمل ورفض القبول بالجامعات والتضييق السياسي والاجتماعي بكل صورته... إلخ سمة تلاحق ابن غزة أينما ذهب.
2. المساحة الضيقة التي تبلغ (365) كيلو متر مربع أو ما يعادل (1.35%) من المساحة الإجمالية لفلسطين.
3. الكثافة السكانية العالية في ظل ندني الموارد الاقتصادية وما ينتج عن ذلك من مشكلات، وفي المقابل فإن هذه الكثافة تعني وجود قوة بشرية يمكن توظيفها بشكل جيد في حالة وضع خطط للتنمية تعمل لصالح ارتباط الناس بالمشروع الوطني الفلسطيني عبر (م.ت.ف) وبالترابط مع المشاريع المماثلة في الضفة من أجل توحيد العلاقات الاقتصادية والثقافية بينهما.
4. عزلة القطاع الثقافية، حيث لا يوجد مؤسسات ثقافية فيه بالمقارنة مع عشرات المؤسسات في الضفة الفلسطينية، وغياب المؤسسات الجماهيرية الفاعلة، وأشير في هذا الصدد إلى مسؤولية كافة الفصائل الوطنية الفلسطينية التي ركزت اهتمامها منذ البدء على البعد العسكري - على أهميته وضرورته - في النضال مما أدى إلى تهميش البعد الجماهيري والنقابي طوال المرحلة (1967-1993) الأمر الذي أسهم - مع عوامل عديدة أخرى - في تطور ونهوض حركات الإسلام السياسي واستمرار الصراع بينها وبين القوى الوطنية والديمقراطية .

الهوامش

- 1 عبد الغني سلامة - الإسلام السياسي في فلسطين - الحوار المتمدن - 2013/5/23
- 2 هيلينا كوبان-المنظمة تحت المجهر - ترجمة: سليمان الفرزلي - دار النشر : هاي لايت / لندن - 1984 .
- * كان للمناضل الشيوعي الراحل الشاعر معين بسيسو دوراً طليعياً في قيادة المظاهرات الشعبية ضد مشروع التوطين .
- 3 المعروف تاريخياً عند تأسيس حركة التحرير الوطني الفلسطيني / فتح ، وكان معظم أعضاء هيئتها القيادية الأولى من كوادر حركة الإخوان المسلمين سابقاً، حيث طرحت حركة فتح آنذاك شعار الكفاح المسلح والعمليات الفدائية ضد الدولة الصهيونية لتوريط مصر عبد الناصر وسوريا وإحاطتهما في حرب لم تكن قد استعدت لها آنذاك ، وقد كان ذلك الشعار التوريطي انعكاساً للعداء التاريخي بين حركة الإخوان المسلمين وحركة فتح لإسقاط النظام الناصري، على الرغم من إصرار قيادة حركة فتح آنذاك على أن الكفاح القطري هو الطريق إلى تحرير فلسطين.. وقد أثبتت وقائع التاريخ المعاصر للحركة الفدائية الفلسطينية منذ عام 1967 حتى اليوم عقم ذلك الشعار .
- 4 أحمد عمر شاهين - الحياة الثقافية في قطاع غزة - كتاب صامد - العدد 84 - حزيران 1991 - ص277
- 5 المصدر السابق - أحمد عمر شاهين - ص278
- 6 عبد القادر ياسين - مقابلة شخصية .
- 7 النكبة في أرقام - الانترنت - موسوعة النكبة الفلسطينية .
- 8 تعريف الطبقة الاجتماعية : الطبقة الاجتماعية هي جماعة تشترك في موقع متشابه من ملكية وسائل الإنتاج، أو من علاقات العمل وأنماطها ، وتبتلور بتبلور وعيها بمصالحها المشتركة، وسعيها لتحقيق تلك المصالح من خلال تنظيم حركتها وتفعيل مشاركتها، ويستند هذا المفهوم على محددات أساسية للطبقة ترتبط بأنماط العلاقات الاجتماعية للإنتاج ، وتساعد في تصنيف الطبقات وفهم كل طبقة لذاتها، والتي تجعل منها قوة في البنية الطبقية وعلى مستوى المجتمع، وتمثل تلك المحددات فيما يلي:
أ. الموقع من ملكية أو حيازة رأس المال النقدي أو رأس المال العيني.
ب. الموقع من علاقات السلطة، وممارساتها داخل النطاق المباشر للإنتاج (في المنشأة أو المشروع) والتي تتحدد بناء على أحد الموقعين السابقين أو كلاهما (حيازة رأس المال النقدي أو العيني).
ج. الموقع من علاقات الاستغلال ، أي ممارسة الاستغلال (بمعنى الاستيلاء على فائض القيمة) أو الخضوع له (من قبل العمال).
د. يتحدد الوعي الطبقي أولاً بحد أدنى يبدأ بالوعي اليومي الفردي المباشر أو شبه الجماعي القائم على التعاطف ومشاعر الانتماء والولاء بين أعضاء الطبقة ، والذي يتبلور نحو وعي جماعي بالمصالح المشتركة ويدائل تحقيقها، وهو وعي لا يتوفر لدى كل أعضاء الطبقة بل لدى جماعة قيادية منها ، تسمى الجماعة الإستراتيجية التي يمكن أن تؤسس حزب أو جمعية أو مؤسسة، للدفاع عن مصالح الطبقة في إطار ما يسمى بالفاعلية الطبقية التي يقصد بها قدرة الطبقة على تحقيق مصالحها في خضم الممارسات المختلفة ، وخاصة الممارسات السياسية.
- 9 عبد القادر ياسين - الحركة السياسية في قطاع غزة 1948 - 1987 - صامد - العدد 84 - نيسان / أيار / حزيران 1991 - ص42.
- 10 استناداً إلى إحصاءات من إعداد الكاتب غسان الشهابي - الطبقة العاملة وحركتها النقابية في قطاع غزة - صامد 84 - حزيران 1991 - ص 69
- 11 إلكس ليفكوفسكي-البورجوازية الصغيرة وخصائصها- دار التقدم-1979-ص96
- 12 المصدر السابق-ص99
- 13 الأصل التاريخي لتعبير البورجوازية الكومبرادورية يعود - حسب المفكر الراحل اسماعيل صبري عبدالله - إلى كلمة **comprador** ، و كانت تعني في الأصل المواطن الصيني الذي يعمل وسيطاً او وكيلاً في خدمة الأوروبي/المستعمر ، ثم أصبحت هذه الكلمة تطلق - في بلدان العالم الثالث - على المديرين المحليين والوكلاء التجاريين للشركات الأوروبية ، و كلمة كومبرادور هي أصلاً كلمة برتغالية . وقد استخدم الحزب الشيوعي الصيني (اثناء الثورة وبعدها بقيادة ماوتسي تونج) مفهوم الكومبرادوري لفضح العملاء والوسطاء الصينيين المتعاونين مع الاستعمار ، و انتشر بعد ذلك في بعض أدبيات الماركسية ، ويقصد بالوكيل التجاري كل شخص يقوم باستيراد البضائع الأجنبية وتسويقها في بلاده او بتقديم العطاءات أو الشراء أو التاجير أو تقديم الخدمات باسمه لحساب المنتجين أو الموزعين الأجانب ونياية عنهم ،وذلك بهدف الربح وعلى حساب الانتاج الصناعي الوطني المحلي وكذلك على حساب القضايا الوطنية الكبرى ، فالكومبرادوري يستوي اليوم في بلادنا مع مرتبة العميل . وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن تأخر وتخلف الصناعة والزراعة في بلادنا أفسح المجال لإبراز دور الكومبرادور ، أما مصطلح " بورجوازية " هو مصطلح له دلالة اجتماعية و سياسية ثقافية ، إذ أن كلمة بورجوازية تعني التمدن ، بمعنى وجود نوعي متمدن في نمط و أسلوب الحياة و الأفكار .
- 14 إلكس ليفكوفسكي-البورجوازية الصغيرة وخصائصها - مرجع سبق ذكره - ص 21
- 15 المرجع السابق - ص26
- 16 الوقائع الفلسطينية - الجريدة الرسمية لقطاع غزة - عدد غير اعتيادي رقم 1199 - 1961/12/30

17 عبد القادر ياسين - الحركة السياسية في قطاع غزة 1948 - 1987 - كتاب صامد - العدد 84 - حزيران 1991 - ص 42 .

18 الوقائع الفلسطينية - الجريدة الرسمية لقطاع غزة - عدد خاص بتاريخ 8 / فبراير / 1965 .

19 أذكر منهم صباح ثابت ، محمد شعبان أيوب ، يونس الجرو ، غازي الصوراني .

20 عبد الرحمن عوض الله - من فيض الذاكرة - الكتاب الأول - الطبعة الثانية 2012 - رام الله - ص 212.

21 مقابلة مع أ. صباح ثابت - مسئول حركة القوميين العرب في تلك المرحلة - بتاريخ 2013/7/30.

** حسب تأكيد الرفيق يونس الجرو الذي استمر في ممارسة دوره النضالي بعد ضربة 25/يناير مسئولاً عن الجهاز السياسي للحركة في القطاع حتى تاريخ اعتقاله في أكتوبر 1968.

22 في أول آب / أغسطس 1967 بدأت الاتصالات بين حركة القوميين العرب والشبوعيين بشكل رئيسي ، إلى جانب مندوبي جيش التحرير وحزب البعث وجبهة تحرير فلسطين ، وتم الاتفاق المبدئي على تشكيل إطار جهوي لمقاومة الاحتلال ، وقد رفضت حركة فتح المشاركة في هذا الحوار بذريعة شعارها آنذاك .. "السياسية تنبع من فوهة البندقية " أما الإخوان المسلمين فقد رفضوا المشاركة في النشاط الجبهوي ، بل كان بعضهم لم يخفي سعادته بهزيمة عبد الناصر ، وظلوا بمنأى عن العمل الوطني أو مقاومة الاحتلال -بذريعة الدعوة إلى الدين - لمدة عشرين عاماً حتى بداية الانتفاضة نهاية 1987 ، وعلى أثر فشل الحوار بين القوميين والشبوعيين ، قام الشبوعيين بالتعاون مع د.حيدر عبد الشافي وحلمي الحسيني وبعض العناصر البعثية وجيش التحرير بتأسيس "الجبهة الوطنية" واصدرت جريدة "المقاومة" في حين قامت حركة القوميين العرب بتأسيس اطرافها الجبهوي باسم "طلّاع المقاومة الشعبية".

*** بناءً على تفاعل مسئول التنظيمي آنذاك الرفيق يونس الجرو حول إشكالية الضباط والجنود والفدائيين وضرورة توفير هويات شخصية مزورة لهم ، أبلغته بمعرفتي وثقتي بالأخ مصباح جراح صاحب مطبعة في غزة ، وبناءً عليه كلفني بتنفيذ المهمة ، وبالفعل قمت بالاتصال بالأخ مصباح الذي وافق على الفور ، وأنجزنا طباعة حوالي خمسة آلاف بطاقة هوية ، وبعد حوالي أسبوعين من توزيع الهويات ، وبسبب وشاية من أحد الذين حصلوا على بطاقة هوية ، قامت قوات الاحتلال باعتقال غازي الصوراني بتاريخ 1967/8/12 ، وكان أول معتقل للحركة الوطنية في قطاع غزة ، ونتيجة لعدم اعترافه بالتهمة وصموده ، خرج من السجن ، حيث كلف في أول أكتوبر 1967 بمسئولية الجهاز العسكري لطلّاع المقاومة الشعبية في منطقة الشجاعية / مدينة غزة .

23 مقابلات وحوارات شخصية مباشرة مع كل من : أصباح ثابت ، اللواء رمضان داود ، أ.عمر خليل عمر ، د.محمد أيوب أبو هدروس ، أيونس الجرو ، بالإضافة إلى التجربة الميدانية المباشرة للكاتب ، حيث تشكل الجهاز العسكري لطلّاع المقاومة الشعبية في قطاع غزة بتاريخ 1967/10/1 من (73) مناضلاً .. ممن وافقوا على الالتحاق بالجهاز العسكري من كوادر حركة القوميين العرب آنذاك ، وأكثروا استعدادهم لممارسة الكفاح المسلح باسم لطلّاع المقاومة الشعبية التي تشكلت قيادتها من الملازم أول عمر خليل عمر (مسئولاً للجهاز) والملازم أول رمضان داود سليمان (نائب المسئول ومسئولاً عن مدينة غزة وشمالها) و ناصر ثابت (نائب المسئول ومسئولاً عن جنوب قطاع غزة) .. أما بقية الرفاق أعضاء الجهاز أذكر منهم حسب المناطق الجغرافية للقطاع ما يلي : أولاً : منطقة الشمال : جودت عبد خميس سلمان (بيت لاهيا) ، محمود درويش حمدونة (بيت لاهيا) ، مصطفى عبد الحميد قشّش (بيت لاهيا) ، علي عبدالله غين (جباليا) / عبد الرحمن عساف (جباليا) ، عطا قاسم (جباليا) ، جمعة رجب طنطيش (جباليا) ، حسن أبو حميده (جباليا) ، محمود كيلاني (جباليا) ، صابر الشرافي (مخيم جباليا) ، جبر عبدالله سالم (بيت لاهيا) ، عبد المجيد ديب المسلمي (بيت لاهيا) ، إبراهيم أبو جراد (بيت لاهيا) ، يوسف محمد دواس (بيت لاهيا) ، شحدة صقر حمدونة (بيت لاهيا) ، جابر عبد الله سالم (بيت لاهيا) ، خضر أحمد زايد (بيت لاهيا) ، عطايا عبد الخالق كيلاني (بيت لاهيا) ، أحمد صقر حمدونة (بيت لاهيا) ، شعبان سالم المصري (بيت لاهيا) ، أحمد محيسن (بيت لاهيا) ، محمود دواس (بيت لاهيا) ، خميس صبري عليان (بيت لاهيا) ، أحمد الزعانين (بيت حانون) ، أحمد فكري أبو وردة (النزلة) ، محمود فرح (جباليا) ، عبدالله أبو رفيع (مخيم جباليا) ، عبد القادر أبو سمرة (مخيم جباليا) .. ثانياً : مدينة غزة : محمد حسن الأسود - جيفارا غزة - مسئول منطقة الشاطئ (مخيم الشاطئ) ، عبد الكريم الغول (مخيم الشاطئ) ، عبد الرحيم الغول (مخيم الشاطئ) ، كايد الغول (مخيم الشاطئ) ، أبو خالد علي جبر (مخيم الشاطئ) ، يوسف غين (الشاطئ) ، غازي الصوراني - مسئول منطقة الشجاعية (غزة) ، حسن خليل السكافي (غزة - الشجاعية) ، حسن محمد السكافي (غزة - الشجاعية) ، حمدي حرودة (غزة - الشجاعية) ، فاروق المصري (غزة - الزيتون) ، حمدي القدرة (غزة - الشجاعية) ، عارف عاشور (غزة - الزيتون) ، موسى عاشور (غزة - الزيتون) ، .. ثالثاً : خانينوس والوسطى : محمد أيوب أبو هدروس - نائب مسئول الجنوب ، نايف الغلبان (خانينوس) ، رأفت عثمان النجار (خانينوس) ، محمد الفقي - الملقب أبو الطيارة (خانينوس) ، محمود أبو شحادة (خانينوس) ، عمران الأسطل (خانينوس) ، طلال الأسطل (خانينوس) ، محمد العديني (خانينوس) ، عمران العديني (خانينوس) ، عبدالله الجبور (الوسطى) ، محمود أبو دامو (بني سهيلة) ، عبد العزيز فنونة (النصيرات) ، أبو إبراهيم دافو (النصيرات) ، جميل فنونة (النصيرات) ، إسماعيل أبو ابطيخان (النصيرات) .. وقد نفذ الرفاق من مناضلي الطلائع حوالي 50 عملية ضد قوات الاحتلال ، وعلى أثر تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بتاريخ 1967/12/11 التحقت الطلائع للجهاز العسكري للجبهة الشعبية ، هذا وقد

- استطاعت أجهزة الاحتلال الصهيوني اكتشاف الجهاز العسكري للطلّاع وقامت باعتقال 67 رفقاً (من أصل 73) فجر يوم 25/يناير/1968، لتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة من مراحل النضال المسلح في قطاع غزة بإسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
- 24 محمد خالد الازعر-المقاومة في قطاع غزة 1967 - 1985 - القاهرة - دار المستقل العربي - 1987-ص144.
- 25 مجموعة باحثين - الفلسطينيون في الوطن العربي - معهد الدراسات العربية - 1977 - ص 561 .
- 26 عبد القادر ياسين - الحركة السياسية في قطاع غزة - صامد - حزيران 1991 - ص 44.
- 27 المصدر السابق - ص 44 .
- 28 غسان الشهابي- صامد عدد 84-حزيران 1991 - ص73
- 29 د. عبد الفتاح أبو شكر - التركيبة الاجتماعية ونمط توزيع الدخل في الضفة الغربية وقطاع غزة - صامد - العدد 96 - نيسان / أيار 1994 - ص 294-300
- 30 المصدر: غازي الصوراني - كتاب "المشهد الفلسطيني الراهن" - الطبعة الثانية 2011- فلسطين / غزة - ص72 .
- 31 فايز ساره - الانتفاضة بعد ثلاث سنوات- كتاب صامد - العدد 84 - إصدار م.ت.ف - عمان - حزيران 1991 - ص 60 (عدد سكان القطاع عام 1987 (615) ألف نسمة) وقد قام الباحث بإضافة 3 % ليصبح العدد عام 1988 (633) ألف نسمة .
- 32 د.يوسف كامل ابراهيم - البطالة وتحديات المستقبل في قطاع غزة - الانترنت - موقع نافذة الخير .
- 33 غسان الشهابي - الطبقة العاملة وحركتها النقابية في قطاع غزة - صامد 84 - حزيران 1991 - ص 71
- 34 غسان الشهابي - المصدر السابق- ص 72
- 35 فايز ساره - الانتفاضة بعد ثلاث سنوات- كتاب صامد - العدد 84 - إصدار م.ت.ف - عمان - حزيران 1991 - ص 61